مقتطف الصحف الصهيونية

الثلاثاء 6 شباط 2024

مقالات

جيروزاليم بوست: الوحدة يمكن أن تكون خطيرة - رأي

بقلم نداف تمير

إن الدعوة إلى الوحدة تتوقع منا أن نجرد أنفسنا من الآراء المنقسمة بشكل جوهري وقيمنا الفردية.

لا شيء يثلج القلب مثل الدعوة إلى الوحدة. بعد عام قامت فيه الحكومة بتقسيم الجمهور وانخراطها في التحريض والانقسام، في أعقاب الصدمة الوطنية، وفي خضم الحرب المستمرة، من الواضح أن الدعوات إلى الوحدة تجد آذاناً جماهيرية راغبة. ولذلك من الصعب معارضة "الوحدة"، فمن يستطيع أن يقف ضدها؟ ولكن في واقع الأمر فإن هذه الدعوات خطيرة، ومتلاعبة إلى حد كبير، لأنها تسعى إلى تقويض التعددية التي تقوم عليها المجتمعات الديمقراطية.

إن الدعوة إلى الوحدة تتوقع منا أن نجرد أنفسنا من الآراء المنقسمة بشكل جوهري وقيمنا الفردية. وبدلا من توضيح القيم الوطنية، من المتوقع أن نجتمع تحت مظلة «المصلحة الوطنية»،التي تعني استمرار الوضع الراهن واستبعاد كل من يرغب في تحديه، لا سيما اليساريين والعرب. فالوحدة مطلب يصيب بالشلل. إنه يعزز وحدة الرأي، أو بالأحرى، التوحيد. وليس من المستغرب أن تظهر "الوحدة" في الغالب في الأنظمة التي لا تسمح بحرية الرأي. وفي كوريا الشمالية، الجميع "متحدون"، سواء رغبوا في ذلك أم لا. وفي الأنظمة الشمولية تخضع الجماهير لمواقف القادة، وهذا يؤدي إلى تفكير موحد لأن من ينحرف يعاقب. لقد قدست الفاشية الوحدة التي كانت تتمحور حول الأمة وقيادتها. وفي مجتمع ديمقراطي، وخاصة في إسرائيل، حيث توجد خلافات عميقة حول غرضه ومستقبله، فإن الدعوة إلى الوحدة هي في الواقع دعوة إلى الانصياع لخط الحكومة. ليس هذا هو التفكير السياسي الذي ينبغي أن يلهمنا.

علاوة على ذلك، فإن الدعوات التي تأتي من الجانب الأيمن من الخريطة السياسية هي في الأساس تلاعب. ليس لديهم مصلحة في وحدة الاهتمام أو الرغبة في العمل معا من أجل إحداث التغيير، بل في تلك الوحدة للحفاظ على النظام القائم ومنع انتقاد حكومة اليمين التي أوصلت إسرائيل إلى حافة الهاوية. وأولئك الذين يشيدون بالوحدة سيكونون أول من يدعو إلى اتخاذ

إجراءات قانونية ضد أولئك الذين يتحدون التفكير الحالي؛ فقد يعتبرون، على سبيل المثال، أن الدعوة إلى إنهاء الحرب هي خيانة.

ما هي الشروط المرتبطة بالوحدة؟

والوحدة لن تمنعهم من أن يقرروا أن التعبير عن التعاطف مع أطفال غزة يكفي لتهديد لقمة عيش الإنسان، وربما حتى حريته. الوحدة مشروطة، والشرط هو أن يسير الجميع على النهج الذي حددته الحكومة. الوحدة، ولكن فقط إذا كنت جزءًا من الأغلبية الدينية والسياسية؛ وبخلاف ذلك، يُمنع المرء من التعبير عن أي رأي آخر.

إن الدعوة إلى الوحدة ستخدم دائمًا الحكومة القائمة وستقوض دائمًا أي قدرة على انتقادها وتحديها. وسوف يُقال لنا دائما لماذا لا يجوز لنا، باسم الوحدة، أن نتظاهر أو نتجادل أو ندعو إلى إجراء انتخابات ـ لأنها "تقوض الوحدة". هذه الدعوة التي تبدو بريئة تخدم الحكومة وتزودها بأداة تحاول الحفاظ على سلطتها.

من خلال دعوته إلى الوحدة، يسعى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى التمسك بالسلطة، على الرغم من مسؤوليته عن أحداث 7 أكتوبر، وعلى الرغم من عدم ثقة معظم الجمهور به وبزعامته. وبالتالي، فهو يهدف إلى إسكات أولئك الذين يرغبون في محاسبته وسياساته وحكومته علناً.

في ساحة المعركة، يقاتل الجنود من جميع القطاعات تقريبًا وذوي الآراء المتعارضة تمامًا معًا بهدف واحد: الفوز. يهدف عملهم الموحد إلى تحقيق هدف مشترك. لكن حاول استبدال الجبهة العسكرية بجبهة مدنية، ونفس الوحدة التي كانت لا تقدر بثمن في ساحة المعركة تتحول إلى عامل ضار للشلل.

ينبغي للمجتمع الديمقراطي أن يكون أقل اتساقا وأقل اتحادا. ومن الأفضل أن يكون هناك أفراد شجعان يتحدون النظام القائم، ويروجون لأفكار لم يتم تجربتها بعد، ويقدمون حلولاً تختلف عن المقترحات الحكومية. ومن المهم ألا يتم إسكات مثل هذه الأصوات.

في الماضي، أضرت الرغبة في الوحدة بالمجتمع الإسرائيلي. وباسم الوحدة، امتنعت إسرائيل عن تبني دستور، ونتيجة لذلك، لم تضع حدوداً واضحة بين فروع الحكومة أو بين حكم الأغلبية وحقوق الأقليات.

باسم الوحدة، لم يتم الفصل بين الدين والدولة، وما زلنا نشهد تسييس مجال يجب أن يكون بين الناس وضميرهم، أو مجتمعهم. إسرائيل باسمها لم تتقدم نحو حل القضية الفلسطينية، وفي السابع من تشرين الأول (أكتوبر) استيقظنا بوقاحة من الوهم القائل بأن الصراع يمكن إدارته. ومن المفيد لنا أن نتجنب الاستمتاع بشعارات الوحدة وأن نبحث عن وجهات نظر متعارضة بدلاً من ذلك في الساحة العامة ـ المناقشة، والمواجهة الإيديولوجية بين التوجهات المتنوعة، واتخاذ القرار. فقط من خلال القيام بذلك يمكن لبلدنا إصلاح نفسه وطرقه. إن الحفاظ على ما لدينا بالفعل لن يؤدي إلا إلى تعزيز تلك المشاكل ذاتها التي أوصلتنا إلى هذه النقطة المتدنية.

تتطلب الروح اليهودية لـ Tikkun Olam (إصلاح العالم) نقدًا وتحديًا للاتفاقيات. الوحدة هي في الواقع مماطلة. إنه يملي الشلل ويوفر ذريعة لتجنب اتخاذ القرارات. إذا كانت دولة إسرائيل تسعى إلى الحياة، فمن واجبها أن تتخذ قرارات بشأن مستقبلها، سواء على المستوى الداخلي أو تجاه الدول والشعوب المحيطة بها، وعلى رأسها جيراننا الفلسطينيون. إن غياب القرار هو في الواقع قرار لصالح نفس الظروف التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه.

* * *

جيروزاليم بوست: تذمر حول غزة والدولة الفلسطينية - رأي

بقلم زلمان شوفال

هناك فرق جوهري بين التطبيع الذي يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية محتملة في المستقبل، وبين اشتراط التطبيع لقيام دولة فلسطينية الآن. وكما يتبين الآن، كان رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على حق عندما سعى إلى تأجيل المناقشة حول الوضع السياسي في غزة بعد الحرب، معتقداً أن الموضوع من شأنه أن يثير جدالات مثيرة للانقسام بينما الحرب لا تزال مستمرة، كما حدث بالفعل - ولكن على الصعيد الداخلي وكان للضغوط السياسية الدولية طريقها، والآن، للأسف، نحن في خضم الجدل.

وتطرح إدارة بايدن مبادرة تربط إعادة إعمار غزة بعد الحرب بالتعاون مع مجموعة من الدول العربية من جهة، وإحياء عملية التطبيع بين السعودية وإسرائيل من جهة أخرى. وفي حين أن هذا لا يزال شيئاً في المستقبل، إلا أن واشنطن تضغط على إسرائيل للسماح بدخول المزيد من المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الوقود، إلى غزة، ولكن دون جعل ذلك مشروطاً بإطلاق سراح المحتجزين - وهي المساعدات التي إذا سمح لها بالدخول يمكن أن تؤدي إلى إطالة أمد الحرب.

وكان الغرض من الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن قبل بضعة أسابيع إلى عدد من العواصم العربية وإسرائيل والسلطة الفلسطينية، هو دفع المبادرة إلى الأمام، وبحسب بعض التقارير، فقد تلقاها من ولي العهد السعودي. وتعهد محمد بن سلمان بالانضمام إلى الجهود النهائية لإعادة إعمار غزة، إلى جانب اتفاق مبدئي لتطبيع العلاقات مع إسرائيل.

لدى السعوديين عدد من الأسباب لإقامة علاقات رسمية مع إسرائيل. مع ان العلاقات غير الرسمية كانت موجودة منذ بعض الوقت. على الرغم من أن هدفهم الرئيس في العملية المتوخاة هو الحصول على اتفاق أمني رسمي مع الولايات المتحدة، على الرغم من ذوبان الجليد الرسمي في علاقاتهم مع إيران. . ومع ذلك، أبدت السعودية أيضاً تحفظاً لم تعترض عليه الولايات المتحدة على ما يبدو: عملية تؤدي إلى إقامة الدولة الفلسطينية، كجزء من عملية إقامة علاقات رسمية مع إسرائيل.

هل يعمل العالم العربي حقاً على بناء الدولة الفلسطينية؟

إن عملية إقليمية تشارك فيها الدول العربية في إعادة إعمار غزة، وكذلك في مسائل أخرى - وأيضاً في ضوء تقدم إيران نحو الأسلحة النووية، ومخططات هيمنتها في المنطقة، والأنشطة الإرهابية لوكلائها - ستكون تطوراً موضع ترحيب بالنسبة لإسرائيل. إسرائيل، مكملة لاتفاقيات إبراهيم، والتي كان من المفترض منذ البداية أن تؤدي في النهاية إلى حل للمعضلة الفلسطينية. لكن هناك فرق جوهري بين التطبيع الذي يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية محتملة في المستقبل، وبين اشتراط التطبيع مسبقاً بقيام دولة فلسطينية الآن. وعلى أية حال، فإن الدولة الفلسطينية لا علاقة لها بقضية غزة أو بحماس، لأن الأخيرة ترفض تماما صيغة الدولتين أو أي حل آخر غير طمس دولة إسرائيل وشعبها.

ومن المؤسف أن وزير الخارجية البريطاني الجديد، رئيس الوزراء السابق ديفيد كاميرون، الذي أعيد من البرية السياسية، لم يكن مفيداً عندما دعا إلى إنهاء فوري للحرب، أي قبل القضاء نهائياً على التهديد الذي تمثله حماس، وإلى وقف فوري للحرب. بريطانيا تعترف بالدولة الفلسطينية.

وفي كل الأحوال فإن إسرائيل، كما كانت في موقفها منذ عام 1967 في ظل كل حكوماتها، يساراً أو يميناً، سوف تصر على أن المسؤولية عن الأمن في غزة، كما هي الحال في الضفة الغربية، سوف تظل على عاتق إسرائيل وحدها.

وفي مقال حديث نشرته مجلة فورين أفيرز، وهي المجلة التي كثيراً ما تكرر اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية أو تتنبأ بها، توقعت تراجع التوجه الأميركي تجاه إيران، بل حتى التلميح إلى دور إيراني محتمل في حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وفي هذا السياق، فإن إعلان بلينكن بأن "الدولة الفلسطينية" هي أفضل وسيلة لعزل إيران قد يدفع البعض إلى الاعتقاد بأن واشنطن كانت تنظر إلى الشرق الأوسط من خلال الطرف الخاطئ للمنظار، لأنه بكل الدلائل الواقعية دولة ذات سيادة. إن قيام دولة فلسطينية وحدوية لن يؤدي إلى عزلة إيران، بل إلى خلق وكيل إرهابي إيراني آخر، على بعد بضع مئات من الأمتار من معظم المراكز السكانية والاقتصادية الرئيسية في إسرائيل.

كما أن عدم جعل الدولة الفلسطينية مشروطة بالاعتراف الفلسطيني - ليس فقط رسميًا ودبلوماسيًا ولكن أيضًا أيديولوجيًا - بإسرائيل وبحق الشعب اليهودي في دولة خاصة به (وهو الشرط الذي أثاره الرئيس جو بايدن نفسه سابقًا) يعني عدم السلام ولكن الحروب التي لا تنتهي.

وقد عبر الدكتور جون هامر، رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن ونائب وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، عن ذلك بشكل جيد للغاية عندما كتب: "بعد ما حدث للإسرائيليين في 7 أكتوبر، من الصعب أن نتخيل أنهم سيفعلون ذلك. ثقوا بأي حكومة فلسطينية في هذه المرحلة".

إن الحرب في غزة تنطوي بالفعل على تعقيدات عالمية وإقليمية واسعة النطاق، وسواء اعترفنا بها أم لا، فهي جزء من الصراع العالمي بين العالم الديمقراطي والليبرالي بقيادة الولايات المتحدة. ومحور الصين وروسيا وكوريا الشمالية وإيران. مع وجود مصلحة حيوية واضحة لإسرائيل في استمرار هيمنة أمريكا ومواقفها السياسية، وعلى الرغم من أن صحيفة واشنطن بوست كتبت أن الولايات المتحدة ستنتظر "اليوم التالي لنتنياهو"، فإن السؤال قد لا يكون أقل أهمية بالنسبة لإسرائيل وربما أكثر أهمية في اليوم التالي لبايدن.

ومع اقتراب الانتخابات التمهيدية للحزب الجمهوري من نهايتها، ورغم أن نيكي هيلي لا تزال في السباق، فإن دونالد ترامب يتقدم بفارق كبير، ويبدو على نحو متزايد أنه سيكون الشخص الذي سيعارض بايدن. ووفقا لاستطلاعات الرأي، فقد فرصة أفضل حتى للفوز.

هناك البعض في إسرائيل يشعرون بسعادة غامرة بسبب ذلك - وهذا أمر مفهوم، في ضوء تحركاته المؤيدة لإسرائيل خلال فترة ولايته السابقة - ولكن مع ذلك ربما يكون من المفيد أن نأخذ في الاعتبار أنه فيما يتعلق بالحرب في غزة والفظائع التي سبقتها، أعلن ترامب "لم يكن هذا ليحدث معي"، مضيفاً أنه سيكون من الأفضل للولايات المتحدة أن تحافظ على موقف "عدم التدخل". كما أعلن هو وبعض أنصاره معارضتهم لأي عمل عسكري ضد الحوثيين في اليمن أو المجموعات الشيعية في العراق، التي قتلت طائراتها بدون طيار للتو ثلاثة جنود أمريكيين.

وقد يكون من المناسب أيضًا الأخذ بعين الاعتبار أن خطوات ترامب المهمة لدعم إسرائيل تمت على خلفية واقع سياسي في إسرائيل ليس واضحًا وجوده المستقبلي. على العكس من ذلك، على الرغم من أن المرء قد يختلف بحق مع بعض قرارات بايدن السياسية السابقة والحالية بشأن إسرائيل، إلا أنه لا يمكن للمرء أن يتجاهل موقفه الحاسم في دعم إسرائيل بعد 7 أكتوبر، على الرغم من معارضة أجزاء من حزبه وبين قطاعات من الجمهور.

ومهما يكن من أمر، فإن من سيقرر في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل ليس نحن، بل الأميركيون، ومهما كانت النتيجة فإن إسرائيل التي تنظر إلى عالم يزداد خطورة ستسعى جاهدة إلى تنسيق مصالحها ومواقفها قدر الإمكان مع حليفتها الاستراتيجية الكبرى أميركا.

* * *

جيروزاليم بوست: حان الوقت ليصمت بن جفير – افتتاحية

لقد كان بن غفير قوة تحريضية، حيث دفع أعضاء الحكومة الحالية إلى التحدث بطريقة مثيرة للانقسام وسامة، حيث يتحدث السياسيون من يمين الوسط بعنف أو بقسوة. إذا كانت هناك رسالة واحدة يمكن أن نرسلها إلى وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، فهي: اصمت. بن غفير هو مجرد سياسي واحد، لكنه تسبب في الكثير من الضرر، لذا فقد حان الوقت لكي نتحدث بشكل أقل دبلوماسية. ولو كرّس وقته لضمان تمتع الإسرائيليين بالأمن القومي بقدر ما يفعل في إجراء مقابلات مع وسائل الإعلام الإسرائيلية - فربما يكون أمن إسرائيل أكثر استقرارًا بعض الشيء.

في وقت سابق من هذا الأسبوع، أجرى أول مقابلة له مع وسيلة إخبارية دولية منذ انتخابه للحكومة في ديسمبر 2022. وفي المقابلة، انتقد رئيس حزب "عوتسما يهوديت" اليميني المتطرف الرئيس الأمريكي جو بايدن، قائلا دوف ليبر من صحيفة وول ستريت جورنال أنه "بدلاً من أن يقدم لنا دعمه الكامل، فإن بايدن مشغول بالمساعدات الإنسانية والوقود [إلى غزة] الذي يذهب إلى حماس. لو كان ترامب في السلطة لكان سلوك الولايات المتحدة مختلفاً تماماً". وأصدر بن غفير تحذيرا شديد

اللهجة، مؤكدا معارضته الصارمة لأي اتفاق مع حماس من شأنه أن يؤدي إلى إطلاق سراح آلاف الفلسطينيين المسجونين بتهم تتعلق بالإرهاب، أو إنهاء الهجوم العسكري دون هزيمة حماس الكاملة. وفي بني براك، وهي مدينة تقع خارج تل أبيب والمعروفة بأغلبيتها الأرثوذكسية المتطرفة، سلط بن غفير الضوء لـ"وول ستريت جورنال" على المنعطف الحرج الذي يجد نتنياهو نفسه فيه.

هل يحاول بن غفير جعل حلفاء إسرائيل أضحوكة؟

بينما يمكن القول إن إسرائيل تخوض أهم حرب شهدتها على الإطلاق، حاول بن غفير إذلال حليفنا الأكثر قيمة. لقد أصبح بايدن بطلاً بالنسبة لمعظم الإسرائيليين. انتشرت خطاباته حول دعمه لإسرائيل على نطاق واسع. حتى أن مغني البوب حنان بن آري يستخدم جزءًا من خطابه في أغنية شعبية عن الحرب: "ليس لدينا مكان آخر نذهب إليه"، وهي عبارة سمعها بايدن من رئيسة الوزراء آنذاك غولدا مئير في عام 1973 وكررها منذ ذلك الحين مرات.

كان بن غفير مثيرا للجدل بسبب خطابه الذي يحض على الكراهية ضد العرب وعرضه السابق لصورة القاتل الجماعي باروخ غولدشتاين، وأدين بدعم جماعة كاخ الإرهابية واعتناق الكاهانية، وهي أيديولوجية عنصرية. وتحت قيادته، فاز حزب "عوتسما يهوديت" بستة مقاعد عام 2022، مما ساهم في تشكيل الحكومة الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل.

متهمًا بالاستفزاز، قاد زيارات مثيرة للجدل إلى الحرم القدسي وأنشأ مكتبًا في الشيخ جراح، وهو حي معروف بعمليات إخلاء الفلسطينيين، وهي الإجراءات التي أثارت انتقادات دولية. لقد كان بن غفير قوة تحريضية، حيث دفع أعضاء الحكومة الحالية إلى التحدث بطريقة مثيرة للخلاف وسامة، حيث تحدث السياسيون من يمين الوسط بعنف أو بقسوة لتجنب أن يُنظر إليهم على أنهم يساريون. على الرغم من أن الترويج للإصلاح القضائي لم يكن كذلك القضية الرئيسة على منصته، فقد انغمس في هذا الصراع أيضًا، وبذر المزيد من الكراهية.

إن إسرائيل تعاني في فترة حداد عميق، إلا أن الإسرائيليين توحدوا من جديد بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر وأصبحوا أكثر توحداً مما كانوا عليه لعقود من الزمن. لقد حان الوقت كي يتخذ رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو موقفا أكثر حسما ضد وزيره المارق. وقال: "لا بأس أن نختلف، حتى مع أكبر وأهم حليف لنا، ولكن يجب علينا أن نتحرك في المنتديات ذات الصلة وليس من خلال التعليقات غير المسؤولة في وسائل الإعلام". كتب رئيس حزب الوحدة الوطنية والوزير بلا حقيبة بيني غانتس على موقع X.

استغرق نتنياهو بضع ساعات للرد أخيراً على غباء بن غفير، وعندما فعل، لم يفعل ذلك بشكل مباشر: "هناك من يقول نعم لكل شيء، حتى عندما يجب على المرء أن يقول لا". المجتمع يصفق لهم، إنهم يعرضون أمننا القومي للخطر. والبعض يقول "لا" لكل شيء. وبينما يتم الترحيب بهم في الداخل، فإنهم يعرضون أيضًا المصالح الحيوية للخطر، تعرف الحكمة كيفية التنقل – أن تقول "نعم" عندما يكون ذلك ممكنًا، وتقول "لا" عندما يكون ذلك ضروريًا."لست بحاجة إلى أي مساعدة في إدارة علاقاتنا مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي مع الحفاظ بثبات على مصالحنا الوطنية. وأضاف نتنياهو: "الحمد لله، لقد كنت أفعل ذلك منذ بضع سنوات".

إذا كان نتنياهو يهتم على الإطلاق بهذا البلد ومستقبله، فإنه يحتاج إلى القضاء فوراً على مصادر الكراهية والانقسام في حكومته. الخطوة الأولى واضحة: اطردوا بن غفير قبل أن يتسبب في المزيد من الأذى.

* * *

i24news: وزير الخارجية الإسرائيلي لنظيره الفرنسي: "الوقت ينفذ لايجاد حل ديبلوماسي جنوب لبنان"

اجتمع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أمس الاثنين مع وزير الخارجية الفرنسي ستيفان سيجورني ، في ديوان رئيس الحكومة في القدس، كما اجتمع ايضا مع وزير الخارجية يسرائيل كاتس، والذي أطلعه على صورة الوضع المقلقة جنوب لبنان .

من جانبه شكر نتنياهو في مستهل اللقاء الضيف وقال "أولا، أود أن ارحب بكم هنا وأشكركم على الدعم الثابت والمتواصل الذي أبدته فرنسا ضد هذه الهمجية منذ اليوم الأول ، وعن موقفكم بخصوص المحكمة الدولية، والاتهام السخيف لإسرائيل بتنفيذ جرائم حرب ، وبأمور أخرى. ايضا على الجهود المبذولة للمساعدة في المساعدات الطبية الإنسانية وبالطبع التعاون بيننا في قضية لبنان. لدينا العديد من القضايا للمناقشة ."

وصرح وزير خارجية فرنسا بأن "هذا الاجتماع مهم بالنسبة لنا لأننا نمر بلحظة مهمة. وأنتم تعرفون مواقف فرنسا، فهي مواقف ثابتة منذ التقيتم برئيس الجمهورية الذي كرر كلامه. أدانت فرنسا بشدة أحداث 7 أكتوبر. لقد نظمنا مع رئيس الجمعية الوطنية، وهو عضو في حزبي، مظاهرة كبيرة ضد معاداة السامية وكانت ناجحة ."

كما اجتمع الوزير الفرنسي مع وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس وأطلعه على صورة الوضع في منطقة الشمال وقال كاتس "إن الوقت ينتهي لايجاد حل ديبلوماسي في جنوب لبنان" وشكر كاتس ساجورنا على إعادة النظر بتمويل اونروا مسقبلا على ضوء التقارير بأن عددا من موظفيها شاركوا في هجوم 7 أكتوبر موضحا بأنه بدأ العمل مع موظفي وزارة الخارجية على ايجاد بدائل لأونروا في اليوم التالي بعد الحرب .

كما شكر فرنسا على دورها في عملية نقل الأدوية الى المختطفين الإسرائيليين في غزة- لكنه طالب نظيره الفرنسي بممارسة ضغوطات على قطر بالحصول على أدلة بأن الأدوية وصلت بالفعل لكافة المختطفين. اضافة لذلك، الوزير كاتس شدد أمامه بأنه في حال عدم ايجاد حل ديبلوماسي لتطبيق القرار 1701 لمجلس الأمن الدولي لانسحاب حزب الله من جنوب لبنان- إسرائيل ستعمل عسكريا لإعادة المواطنين الذين تم إجلاؤهم إلى منازلهم. واتفق الوزراء على مواصلة الاتصال المباشر .

* * *

i24news: وزير الأمن الإسرائيلي: هدفنا القادم هو رفح

شدد وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت في مؤتمر صحافي في مقر وزارة الأمن مساء أمس إن "الكتيبة الأخيرة في خان يونس سيتم القضاء عليها قريبا، العملية البرية من أعقد العمليات في تاريخ الحروب". وأضاف غالانت إن "الهدف القادم هو رفح، قيادة حماس والسنوار في حالة فرار ."

وعن القتال في الشمال قال وزير الأمن إنه "الى جانب القتال في غزة، جزء من أنشطه الجيش الإسرائيلي هي في الشمال، نحن نستعد لإعادة سكان الشمال إلى بيوتهم بأمان، نحن نفضل عملية تسوية على الحرب, حزب الله لا يمكنه تهديد سكان إسرائيل ."

وفي توجهه الى أعضاء الحكومة طالب غالانت "واصلوا تعزيز الوحدة، خذوا مثالا من الجنود الإسرائيليين. المثال الشخصي يبدأ عندي والوحدة هي مفتاح نصرنا ." وقال الوزير غالانت للجنود الإسرائيليين في خان يونس قبل أربعة أيام :"العملية تتقدم مع نتائج مذهلة، وتقرب عودة المختطفين، حماس يفهم القوة وحين تحاصرونه بقوة -هو من سيأتي للحديث معكم. سنواصل، عمليتنا تؤتي نتائج- هذه معركة تصميم وطني ."

* * *

i24news: تقرير: الجيش الإسرائيلي يثير امكانية نشاط عسكري في رفح أمام مصر

أثار مسؤولون أمنيون إسرائيليون أمام مصر امكانية لنشاط عسكري في رفح- على الجانب من قطاع غزة. وذكرت هيئة البث الرسمية "كان" أنه بعد انتهاء العملية في منطقة خان يونس، وهي منطقة مكتظة يتواجد بها وفقا للتقديرات 1.2 مليون غزي، المصريون عبروا عن مخاوفهم أمام إسرائيل من أن تقوم حشود من سكان غزة بالتسلل إلى مصر .

ويذكر التقرير أن في إسرائيل يقولون بأنه سيكون إخلاء لسكان غزة من منطقة رفح، قبل النشاط العسكري في المنطقة. أيضا في إسرائيل درسوا امكانية عودة سكان من غزة من الجنوب الى شمال غزة، ومن الممكن أن تتم في البداية عودة نساء وأطفال فقط، واتجاه آخر تم فحصه وهو إخلاء غزيين إلى أماكن أخرى داخل القطاع. وذلك بهدف تخفيف الازدحام بالقرب من حدود مصر، بما يقلل من مخاوفها .

ووفقا للتقرير، أجرت إسرائيل خلال الأيام الأخيرة نقاشات مع مصر، بشكل أساسي مع المستويات العاملة حول قضية اليوم التالي. من قاد هذه المباحثات من الجانب الإسرائيلي كان رئيس الشاباك رونين بار ومنسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في المناطق الجنرال غسان عليان. إسرائيل ترى في مصر الجهة الأهم في اليوم التالي، لأن مصر هي بوابة الدخول والخروج الوحيدة إلى غزة، وأيضا كجهة مؤثرة وهامة في العالم العربي .

وعلى صعيد متصل، أجرى وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت مؤتمرا صحافيا في مقر وزارة الأمن بمدينة تل أبيب قال فيه إن "الكتيبة الأخيرة لخان يونس سيتم القضاء عليها قريبا، المناورة البرية من الأعقد بتاريخ الحروب". وأضاف بأن الهدف القادم في الحرب هو رفح مشيرا الى أن قيادة حماس والسنوار في حالة فرار ."

* * *

i24news: تقرير: إسرائيل تبحث عن البديل للأونروا في غزة وتطلب من الوكالة مواصلة عملها حتى ذلك الحين

أوعز رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى رئيس الأركان اللواء هرتسي هليفي والجيش بإيجاد بدائل أخرى عوض وكالة الأونروا العاملة منذ نشأة اللجوء الفلسطيني في 1948 في كل ما يتعلق بنقل شحنات المساعدات الإنسانية إلى غزة، على ما نشر اليوم (الثلاثاء) في برنامج "هذا الصباح" عبر إذاعة كان الإسرائيلية.

وطلب نتنياهو من ليفي تقديم هذه البدائل بحلول نهاية الأسبوع المقبل، بحسب مسؤولين كبار في المجلس الوزاري السياسي والأمني. وتواصل إسرائيل حتى اللحظة تحويل جميع المساعدات الإنسانية التي تدخل غزة إلى منظمة الأونروا، وهي المسؤولة عن توزيعها على السكان، في حين تستولي حماس وفق الشبهات على جزء كبير من تلك المساعدات، بحسب هيئة البث الرسمية كان.

وفي الوقت نفسه، أشار تقرير في واينت إلى أن إسرائيل تضغط بهدوء على الولايات المتحدة والأمم المتحدة للسماح للأونروا بمواصلة مهامها في تقديم المساعدات الإنسانية إلى غزة في هذه الأثناء، على الرغم من تصدع العلاقة مع هذه المؤسسة على خلفية الكشف عن ضلوع 12 من موظفيها بالمشاركة في مذبحة 7 أكتوبر -وأن واحداً من كل عشرة موظفين في الوكالة له علاقة مع الفصائل الفلسطينية، استنادا إلى ما قاله مسؤولون إسرائيليون وأميركيون لصحيفة وول ستريت جورنال.

ووفقا للتقرير فقد طلب وفد إسرائيلي تواجد في الولايات المتحدة الأسبوع الماضي أن تستمر الأونروا حاليا في تقديم المساعدات الإنسانية الحيوية لسكان غزة على المدى القصير، إلى جانب التحقيقات فيما يتعلق بعلاقة موظفيها بحماس. وتمت المطالبة في إسرائيل بإجراء إصلاح عام للأونروا بعد الحرب أو يتم استبدالها.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش قد أعلن أمس الاثنين إنشاء لجنة مستقلة وكلفها بتقييم "حيادية" وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) والرد على الاتهامات التي استهدفت عددًا من موظفيها، وفق النشر في فرانس 24. وأفيد أن وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة كاترين كولونا ستترأس هذه اللجنة بالتعاون مع ثلاثة مراكز أبحاث هي معهد راوول والنبرغ في السويد ومعهد ميكلسن في النرويج والمعهد الدنماركي لحقوق الإنسان.

* * *

i24NEWS: غانتس ينفي أي خطط لاستبدال رئيس الوزراء الإسرائيلي عبر منشقين عن الليكود | تقرير

أفاد تقرير لمراسل إذاعة الجيش الإسرائيلي الإثنين، عن محاولات لاستبدال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في إطار خطة بعيدا عن الانتخابات بل ترتكز إلى تصويت برلماني بحجب الثقة. ووفقا للتقرير، تم دفع الخطة من قبل مبعوثين نيابة عن الوزير بيني غانتس من حزب الوحدة الوطنية، الذي انضم إلى الحكومة كعضو في حكومة الحرب لتوسيع الائتلاف في إطار حالة الطوارئ التي فرضتها الحرب في قطاع غزة .

وتابع معد التقرير يوفال سيغيف يقول إن المبعوثين تواصلوا مع وزراء ومشرعين من حزب الليكود الذي يتزعمه نتنياهو، ووعدوا بمناصب مستقبلية في حزب الوحدة الوطنية مقابل استكمال التصويت بحجب الثقة عن ائتلاف الحكومة وزعيمها.

علاوة على ذلك، تم اقتراح عضوي كنيست مختلفين من حزب نتنياهو كمرشحين لتولي منصب رئيس الوزراء دون المطالبة بذلك لغانتس. إلا أن التعيين سيكون لفترة محددة فقط. الشرط الآخر للصفقة هو أن المرشح البديل المتفق عليه لن يترشح لقيادة الليكود في المستقبل. وخلص سيجيف إلى أن غانتس وفريقه اختاروا عدم التعليق، لكن زعيم المعارضة الإسرائيلية يائير لابيد رحب بهذه الخطوة وقال إن حزبه يش عتيد يؤيد المبادرة بالمطلق.

تجدر الإشارة إلى أن غانتس لم يؤيد في الماضي إزاحة نتنياهو بصورة فورية، وقال في محادثات خاصة إنه لا يرى من المناسب تغيير رئيس الوزراء في الوقت الحالي في خضم الحرب. علماً أنه في تصريح غير معهود للابيد فقد قال إنه مستعد للانضمام إلى حكومة الطوارئ إذا لزم الأمر لإكمال صفقة إعادة الرهائن.

* * *

i24NEWS: بايدن يهدد باستخدام الفيتو ضد قانون المخصصات الأمنية التكميلية لإسرائيل المقدم من الجمهوريين

تعارض الإدارة بشدة هذه الحيلة التي لا تفعل شيئًا لتأمين الحدود، ولا تفعل شيئًا لمساعدة شعب أوكرانيا وتفشل في دعم أمن الكنس والمساجد الأمريكية وتمنع المساعدات الإنسانية لأوكرانيا والمدنيين الفلسطينيين"

أصدرت إدارة بايدن بيانا أوضحت فيه موقفها المعارض بشدة لإقرار مجلس النواب لقانون مجلس النواب رقم 7217 الذي يقضي بتخصيص مخصصات تكميلية طارئة للرد على الهجمات في إسرائيل للسنة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2024، ولأغراض أخرى.

واتهم البيان القرار بأنه يأتي على حساب "تحديات الأمن القومي الأكثر إلحاحاً" وتابع "إن أمن إسرائيل يجب أن يكون مقدسا، وليس لعبة سياسية. تعارض الإدارة بشدة هذه الحيلة التي لا تفعل شيئًا لتأمين الحدود، ولا تفعل شيئًا لمساعدة شعب أوكرانيا في الدفاع عن نفسه ضد عدوان بوتين، وتفشل في دعم أمن الكنس اليهودية الأمريكية والمساجد وأماكن العبادة المستضعفة، وتمنع المساعدات الإنسانية لأوكرانيا والمدنيين الفلسطينيين وغالبيتهم من النساء والأطفال."

وطالب البيان "مجلسي الكونغرس برفض هذه الحيلة السياسية وإرسال قانون المخصصات التكميلية للأمن القومي في حالات الطوارئ الذي أقره الحزبان إلى مكتب الرئيس". مشيراً إلى نيته استخدام حق النقض ضد القرار بصيغته الحالية.

ووجه البيان كذلك دعوة الى الالتفاف حول القرار التوافقي والذي من المقرر أن يصوت عليه مجلس الشيوخ الأمريكي تصويتا أوليا الأربعاء ويهدف إلى الموافقة على مساعدات أمنية بمليارات الدولارات لإسرائيل وأوكرانيا كجزء من اتفاق تسوية بين الديمقراطيين والجمهوريين بشأن التعامل مع الهجرة غير الشرعية على الحدود الجنوبية مع المكسيك، لكن الجمهوريين في مجلس النواب أعلنوا بالفعل أنهم سيحبطون الاقتراح بتوجيه من الرئيس السابق دونالد ترامب.

وحتى لو تمت الموافقة على مشروع القانون في مجلس الشيوخ، فإن رئيس مجلس النواب الجمهوري، مايك جونسون، سبق أن أعلن أن الاقتراح "سيكون ميتا" ولن تتم الموافقة عليه على الإطلاق، وذلك بعد أن طالب ترامب أعضاء حزبه معارضة

التسوية التي من شأنها أن تمنح الرئيس جو بايدن إنجازا في مواجهة الأزمة على الحدود. وقال جونسون إن "مشروع القانون هذا أسوأ من أي شيء توقعناه ولا يقترب من إنهاء الكارثة على الحدود التي خلقها الرئيس ."

* * *

i24NEWS: هل سيحبط ترامب المساعدات الأمنية الأمريكية الضخمة لإسرائيل؟ هذه المعيقات التي تواجهها

يجري مجلس الشيوخ الأمريكي تصويتا أوليا يوم الأربعاء على مشروع قانون يهدف إلى الموافقة على مساعدات أمنية بمليارات الدولارات لإسرائيل وأوكرانيا كجزء من اتفاق تسوية بين الديمقراطيين والجمهوريين بشأن التعامل مع الهجرة غير الشرعية على الحدود الجنوبية مع المكسيك، لكن الجمهوريين في مجلس النواب أعلنوا بالفعل أنهم سيحبطون الاقتراح بتوجيه من الرئيس السابق دونالد ترامب .

وبعد ثلاثة أشهر من المفاوضات بين فريقي الطرفين، بمشاركة البيت الأبيض، تم طرح الاقتراح التوافقي الليلة الماضية والذي يتضمن 20.2 مليار دولار لتحسين أمن الحدود الجنوبية في مواجهة الأزمة المستمرة للهجرة غير الشرعية من المكسيك. ومن بين أمور أخرى، تم الاتفاق على منح سلطة جديدة لإغلاق الحدود في حالة تجاوز الهجرة العتبة المحددة، وزيادة عدد الأسرة في مرافق احتجاز المهاجرين غير الشرعيين وتعيين مسؤولين للتعامل مع طلبات اللجوء وضباط أمن الحدود .

إضافة إلى ذلك، يتضمن مشروع القانون الجديد ميزانية قدرها 60.1 مليار دولار للمساعدات الأمنية لأوكرانيا، و14.1 مليار دولار للمساعدات الأمنية لإسرائيل، و10 مليارات دولار للمساعدات الإنسانية للمواطنين في مناطق الصراع، بما في ذلك قطاع غزة والضفة الغربية وأوكرانيا، مع بند خاص يحظر تحويل أموال المساعدات إلى وكالة اونروا التابعة للأمم المتحدة .

وأعلن زعيم الأغلبية الديمقراطية السيناتور تشاك شومر، أنه يعتزم إجراء تصويت إداري أولي الأربعاء تمهيدا لتصويت حاسم لاحقا، وأشار إلى أنه "يعلم أن الغالبية العظمى من أعضاء مجلس الشيوخ يريدون استكمال ذلك". ورحب زعيم الأقلية الجمهورية ميتش ماكونيل بالتسوية، لكنه لم يصل إلى حد دعوة أعضاء كتلته لدعم الاقتراح .

وحتى لو تمت الموافقة على مشروع القانون في مجلس الشيوخ، فإن رئيس مجلس النواب الجمهوري، مايك جونسون، سبق أن أعلن أن الاقتراح "سيكون ميتا" ولن تتم الموافقة عليه على الإطلاق، وذلك بعد أن طالب ترامب أعضاء حزبه معارضة التسوية التي من شأنها أن تمنح الرئيس جو بايدن إنجازا في مواجهة الأزمة على الحدود. وقال جونسون إن "مشروع القانون هذا أسوأ من أي شيء توقعناه ولا يقترب من إنهاء الكارثة على الحدود التي خلقها الرئيس". الذي أعلن في نهاية الأسبوع عن نيته طرح المساعدات المقدمة لإسرائيل فقط للتصويت، وهي خطوة أعلن بايدن أنه سيستخدم الفيتو ضدها اذا تم الأمر بشكل منفصل .

وحث بايدن نفسه المشرعين على تمرير مشروع القانون برمته. وقال: "لقد توصلنا إلى اتفاق بشأن الأمن القومي بين الحزبين يتضمن إصلاحات الحدود الأكثر صرامة والأكثر عدالة منذ عقود. وأنا أؤيد ذلك". وأضاف "الآن يتعين على الجمهوريين في مجلس النواب أن يقرروا. هل يريدون حل المشكلة؟ أم يريدون مواصلة اللعب السياسي فيما يتعلق بالحدود؟ "

* * *

تايمز أوف إسرائيل : المبعوث الأمريكي يتحدث خلال زيارة إلى إسرائيل عن تقدم في المحادثات لإبعاد حزب الله عن الحدود

زار المبعوث الأمريكي الخاص عاموس هوكستين إسرائيل نهاية الأسبوع لإجراء محادثات مع مسؤولين إسرائيليين حول وضع إطار لدفع منظمة حزب الله اللبنانية المدعومة من إيران بعيدا عن الحدود الشمالية لإسرائيل وسط توترات متصاعدة وتبادل يومي لإطلاق النار.

هوكستين، الذي كان منخرطا بشكل كبير في رعاية المحادثات التي بلغت ذروتها بترسيم إسرائيل ولبنان للحدود البحرية في عام 2022، يبذل جهودا دبلوماسية مكوكية متنقلا بين إسرائيل ولبنان منذ الشهر الماضي في محاولة لمنع تصعيد الصراع.

والتقى هوكستين بوزير الدفاع يوآف غالانت في تل أبيب لإجراء مناقشات يوم السبت. وذكرت القناة 12 أن المبعوث الأمريكي نقل "إشارات" بشأن حل دبلوماسي محتمل، والذي سيشمل انسحاب حزب الله من الحدود. ولم يكن هناك تأكيد رسمي لهذا للتقرير. وبحسب التقرير، فإن كبار المسؤولين الإسرائيليين يشعرون بالتفاؤل بشأن اتفاق محتمل للمرة الأولى منذ بدء الحرب قبل خمسة أشهر تقريبا.

وذكرت وسائل الإعلام العبرية يوم السبت أن الاقتراح الذي تم التوصل إليه بوساطة أمريكية يتضمن ثلاث مراحل: أولا، اتفاق مؤقت يتضمن انسحاب قوات حزب الله من مسافة 8 كيلومترات إلى 10 كيلومترات من المناطق القريبة من الحدود مع إسرائيل؛ ثانيا، زيادة انتشار قوات الأمم المتحدة والجيش اللبناني في المنطقة؛ وثالثا، عودة السكان الذين تم إجلاؤهم إلى منازلهم في شمال إسرائيل وجنوب لبنان. وسيتضمن الإطار أيضا محادثات حول ترسيم الحدود البرية الفعلية بين إسرائيل ولبنان والحوافز المحتملة بقيادة الولايات المتحدة لحث بيروت على الموافقة على اتفاق. ولم تتفق إسرائيل ولبنان قط على حدود برية، بعد الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان عام 2000، والتزمتا بدلا من ذلك بـ"الخط الأزرق" لوقف إطلاق النار الذي فرضته الأمم المتحدة.

وذكرت القناة 12 يوم السبت أن إسرائيل قبلت مبدئيا الإطار، في انتظار التطورات بشأن اتفاق منفصل توسطت فيه قطر ومصر لهدنة في غزة وإطلاق سراح الرهائن الذين تحتجزهم حماس في القطاع.

وقد هدد المسؤولون الإسرائيليون مرارا بشن حرب في لبنان بعد انتهاء الحملة العسكرية للقضاء على حماس في غزة، وذلك بهدف إبعاد حزب الله عن الحدود وفقا لقرار مجلس الأمن الدولي 1701، الذي انهى حرب لبنان الثانية في عام 2006. وقد حذروا بشكل متزايد من أنه إذا لم يدفع المجتمع الدولي حزب الله – الملتزم، مثل حماس، بتدمير إسرائيل – بعيدا عن الحدود من خلال الوسائل الدبلوماسية، فإن إسرائيل سوف تتخذ الإجراءات اللازمة.

في بيان حول اجتماعه بهوكستين، قال مكتب غالانت إن وزير الدفاع يشكر هوكستين على جهوده وأعاد التأكيد على أن إسرائيل "ملتزمة لمواطنيها" و"على استعداد لحل الأزمة من خلال التفاهمات الدبلوماسية." وحذر غالانت قائلا: "ومع ذلك، نحن أيضا مستعدون لأي سيناريو آخر."

يوم الجمعة، أكد وزير الدفاع أن التوقف المحتمل للحرب بين إسرائيل وحماس في غزة لن ينطبق بالضرورة على الأعمال العدائية المستمرة مع حزب الله. وقال غالانت: "إذا كان حزب الله يعتقد أنه عندما يكون هناك توقف في القتال في الجنوب، فسوف نوقف إطلاق النار عليه، فهو مخطئ للغاية." وأضاف: "حتى الوصول إلى وضع يكون فيه من الممكن استعادة الأمن لسكان الشمال، لن نتوقف. سواء توصلنا إلى ذلك عبر ترتيب [دبلوماسي] أو بوسائل عسكرية، سوف [نستعيد] الهدوء."

وفي رحلته إلى إسرائيل في نهاية هذا الأسبوع، التقى هوكستين يوم السبت أيضا برئيس الوزراء بنيامين نتنياهو والرئيس يتسحاق هرتسوغ والوزير في كابينت الحرب بيني غانتس.

وفقا لموقع "واينت"، أعرب غانتس أيضا لهوكستين عن تقديره لعمل المبعوث الخاص ودور الولايات المتحدة في مواجهة التحديات في المنطقة، وعلى رأسها إيران. وقال غانتس لهوكستين إن دولة لبنان مسؤولة عن الهجمات التي تنطلق من أراضيها، وحذر من أن إسرائيل لن تتردد في العمل لإزالة حزب الله باعتباره تهديدا إذا لم يتم إبعاده عن "الخط الأزرق."

وتم إرسال هوكستين لأول مرة إلى المنطقة الشهر الماضي لمحاولة تهدئة التوترات والتوصل إلى اتفاق. والتقى بمسؤولين لبنانيين وإسرائيليين وقال إن البلدين "يفضلان" التوصل إلى اتفاق دبلوماسي لإنهاء الأعمال العدائية.

وبعد أسابيع قليلة من زيارته، قال مسؤولون لبنانيون إن حزب الله رفض اقتراح واشنطن الأولي بوقف الاشتباكات مع إسرائيل، لكنهم قالوا إنه يظل منفتحا على الدبلوماسية الأمريكية لتجنب حرب مدمرة. وقال مسؤولون لبنانيون أنه تم في ذلك الوقت إرسال اقتراح إلى حزب الله بأن يتحرك مقاتلوه على بعد سبعة كيلومترات من الحدود، وهذا من شأنه أن يجعل المقاتلين على مسافة أقرب بكثير من مطلب إسرائيل العلني بالانسحاب لمسافة 30 كيلومترا إلى نهر الليطاني، كما هو منصوص عليه في قرار الأمم المتحدة لعام 2006. وقال المسؤولون إن حزب الله رفض الفكرتين ووصفهما بأنهما غير واقعيتين. ولطالما استبعدت المنظمة التخلي عن أسلحتها أو سحب مقاتليها، الذين ينحدر الكثير منهم من المنطقة الحدودية ويندمجون في المجتمع عندما لا تكون هناك أعمال عدائية.

حتى الآن، أسفرت المناوشات على الحدود عن مقتل ستة مدنيين على الجانب الإسرائيلي، بالإضافة إلى مقتل تسعة جنود إسرائيليين. كما وقعت عدة هجمات من سوريا دون وقوع إصابات. وأعلن حزب الله أسماء 179 من أعضائه الذين قُتلوا في المناوشات المستمرة، معظمهم في لبنان وبعضهم في سوريا أيضا. كما قُتل 20 عنصرا إضافيا من الجماعات المسلحة الأخرى في لبنان، وجندي لبناني، بالإضافة إلى 19 مدنيا، ثلاثة منهم صحفيين.

يوم السبت، قال الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي دانيئل هغاري إنه تم نشر ثلاث فرق عسكرية على الحدود الشمالية، وأصدر تحذيرا شديد اللهجة لحزب الله بينما قدم تفاصيل الضربات التي تقول إسرائيل إنها قتلت المئات من المسلحين الذين سعوا إلى تأجيج الوضع على الحدود الشمالية المضطربة.

تضمنت تصريحات هغاري اعترافا نادرا بعشرات الغارات الجوية داخل سوريا ضد المنظمة، حيث يعمل الجيش الإسرائيلي على "إعادة تشكيل الواقع الأمني" على الحدود الشمالية للسماح لحوالي 80 ألف اسرائيلي نزحوا بسبب أشهر من الهجمات المتواصلة للعودة إلى منازلهم. وحذر هغاري من أن إسرائيل ستكون "مستعدة للهجوم على الفور" إذا تم استفزازها.

وفقا لهغاري، منذ بدء القتال على الحدود الشمالية في أعقاب هجوم حماس على جنوب إسرائيل في 7 أكتوبر، استهدف الجيش الإسرائيلي أكثر من 3400 موقع لحزب الله واستهدف أكثر من 150 خلية، مما أسفر عن مقتل حوالي 200 مسلح، معظمهم من أعضاء حزب الله.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: المحكمة العليا ترفض التماسا يطالب بإقالة نتنياهو بسبب إدارته للحرب وصحته

رفضت محكمة العدل العليا يوم الأحد طلبا من قائدين سابقين للجيش يسعى إلى أجبار رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على التنحي لاعتباره غير لائق للخدمة في ضوء ما ادعى الملتمسان أنه تضارب في المصالح يمنعه من التركيز على الحرب في غزة.

وقال الالتماس، الذي قدمه وزير الدفاع السابق موشيه يعالون ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق دان حالوتس وثمانية آخرين، إن نتنياهو يضر بأمن إسرائيل بإعطائه الأولوية للمسائل الشخصية على حساب إدارته للحرب ضد حماس في غزة. كما يزعم أن رئيس الوزراء فشل في الكشف عن تفاصيل حالته الصحية التي أدخلته إلى المستشفى في يوليو.

وأفادت صحيفة "هآرتس" العبرية أنت الالتماس يضيف إن "سلسلة الأفعال والتقصيرات التي حدثت قبل وبعد مذبحة 7 أكتوبر تظهر أن المصالح والاعتبارات التي تحفز نتنياهو هي +شخصية وضيقة وولا تخص وغريبة عن مصالح الدولة والجمهور والرهائن وعائلاتهم."

ورفض قضاة المحكمة العليا نوعام سولبرغ، ودافيد مينتس، وياعيل فويلنر، الطلب بشكل قاطع، وأشاروا إلى سلسلة من المشاكل. وقال القضاة في نص الرفض إن الالتماس تم تقديمه قبل الأوان، بعد ثلاثة أسابيع فقط من طلب مقدمي الالتماس من نتنياهو الرد على اتهاماتهم، وهو ما لا يلبي شرط منحه "وقتا كافيا" لفحص الادعاءات والرد عليها.

"يدعي الملتمسون أن هناك حاجة ملحة لتقديم الالتماس بسبب الوضع الأمني السائد في البلاد. ولكن هذا لا يبرر مثل هذا الإطار الزمني الضيق"، نقل موقع "واينت" الإخباري عن رد القضاة. وأضاف إن الحرب الجارية جعلت توقعاتهم بالرد السريع "غير مقبولة"، وإنه لا يمكن لنتنياهو تلبية طلب تقديم "إعلان صحي كامل ومفصل" خلال الإطار الزمني الضيق الذي حدده الموقعون على الالتماس.

كما رفضت المحكمة محاولة الملتمسين تقديم دعاوى ضد نتنياهو تغطي قضايا متباينة، قائلة إن الالتماس "يتضمن حججًا مختلفة على مستويات مختلفة تدور حول بنية تحتية مختلفة تحدد سبل انتصاف مختلفة وموجهة إلى مستجيبين مختلفين."

وأشار القضاة أيضا إلى التماس مماثل تم رفضه في السابق والذي ادعى أن نتنياهو ينتهك اتفاق تضارب المصالح الذي وقع عليه والذي يسمح له بالحكم خلال محاكمته الجارية بتهمة الفساد. وقد تم رفض هذا الالتماس، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن نتنياهو أبلغ المحكمة بأنه ملتزم بشروط الاتفاق. وكتب القضاة "هذا القرار لا يزال قائما وصالحا."

بعد ذلك، صادق الائتلاف على تشريع ينص على أن سلطة إعلان عجز رئيس الوزراء تقع على عاتق الحكومة والكنيست وحدهما، وتستند فقط إلى أسباب طبية. وقامت المحكمة العليا بتأخير تنفيذ هذا التشريع، الذي كان الكنيست يأمل أن يدخل حيز التنفيذ على الفور، في يناير من هذا العام بعد أن قررت أن القانون مصمم فقط لمنفعة نتنياهو الشخصية. ولذا فلن يدخل التشريع حيز التنفيذ إلا في بداية الدورة المقبلة للكنيست بعد إجراء الانتخابات العامة.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: قائمة الأسرى التي تسعى حماس لتحريرهم تشمل العقول المدبرة لهجمات في الانتفاضة الثانية

من المتوقع أن تطالب حماس بالإفراج عن عدد من الأسرى الأمنيين البارزين، الذين يقضون جميعا أحكاما بالسجن مدى الحياة في السجون الإسرائيلية، كجزء من اتفاق محتمل مع إسرائيل يشمل هدنة وإطلاق سراح رهائن، وفقا لتقرير تلفزيوني تم بثه يوم الأحد. وأفادت القناة 12 أن القائمة تشمل أسماء أسرى يقفون وراء بعض أكبر الهجمات التي عرفتها إسرائيل خلال الانتفاضة الثانية بين 2000 و2005 مثل عبد الله البرغوثي، عباس السيد، إبراهيم حامد، أحمد سعدات، ومحمد عرمان.

تسعى حماس إلى إطلاق سراح الأسرى الأمنيين البارزين في إطار مقترح من الممكن أن يشهد الافراج عن بقية الرهائن في غزة الذين تم اختطافهم من إسرائيل خلال الهجوم الدامي الذي شنته الحركة في 7 أكتوبر عندما قتل آلاف المسلحين 1200 شخص في جنوب إسرائيل وقاموا باحتجاز 253 آخرين كرهائن. ولقد أطلقت حماس سراح 105 رهائن في أواخر نوفمبر في إطار هدنة استمرت لمدة أسبوع مقابل الافراج عن 300 أسير فلسطيني، معظمهم من النساء والقاصرين.

وتسعى الحركة إلى الحصول على ثمن أعلى بكثير مقابل إطلاق سراح الرهائن الـ 132 المتبقين – تم تأكيد مقتل 29 منهم – بما في ذلك إطلاق سراح أعداد كبيرة من الأسرى الأمنيين الفلسطينيين، ووقف دائم لإطلاق النار، وانسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة، وانهاء الحصار، وإعادة بناء القطاع. ومن غير المرجح أن توافق إسرائيل على هذه الشروط، ولقد تعهدت بمواصلة عملياتها في غزة لتفكيك حماس. كما قال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إن إسرائيل لن تطلق سراح آلاف الأسرى الفلسطينيين في صفقة محتملة.

وذكرت القناة 12 أن على رأس القائمة المتوقعة عبد الله البرغوثي، الملقب بـ"مهندس حماس"، ويُعتبر أكبر خبير متفجرات في المنظمة باستثناء يحيى عياش، الذي اغتيل في عام 1996. البرغوثي كان مسؤولا عن التخطيط لهجمات مثل التفجير الانتحاري في مطعم "سبارو" في القدس في عام 2003، والذي أسفر عن مقتل 16 شخصا، من بينهم سبعة أطفال وامراة حامل؛ والتفجير الانتحاري في "كافيه مومنت" في عام 2002، الذي أسفر عن مقتل 11 شخصا؛ والانفجار في الجامعة العبرية الذي راح ضحيته 9 أشخاص، من بينهم خمسة مواطنين أمريكيين.

في المجمل، كان البرغوثي مسؤولا عن مقتل 66 إسرائيليا. ولقد حُكم عليه بـ 67 حكما بالسجن مدى الحياة، وهو أكبر حكم يصدر على الإطلاق بحق أسير فلسطيني.

ومن بين الأسماء في قائمة حماس المحتملة، بحسب التقرير، عباس السيد، وهو قيادي في الجناح العسكري لحركة حماس في مدينة طولكرم بالضفة الغربية، السيد خطط للتفجير الانتحاري في فندق "بارك" في نتانيا عشية عيد الفصح اليهودي في عام 2002، والذي أسفر عن مقتل 30 شخصا، معظمهم مواطنين إسرائيليين كبار السن، وإصابة 140 آخرين، في ما أصبح الهجوم الفلسطيني الأكثر دموية خلال الانتفاضة الثانية. حُكم على السيد بـ 35 حكما بالسجن المؤبد.

ومن المتوقع أيضا أن تسعى حماس إلى إطلاق سراح إبراهيم حامد، الذي يُعتبر أخطر أسير تحتجزه إسرائيل حاليا. حامد كان قائد الجناح العسكري لحركة حماس في جميع أنحاء الضفة الغربية وكان وراء العديد من الهجمات. وأُدين حامد في نهاية المطاف بقتل 46 مدنيا وحُكم عليه بـ 54 حكما بالسجن مدى الحياة.

ومن المتوقع أن يكون أحمد سعدات، قائد منظمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الماركسية-اللينينية، على قائمة حماس. ويُعتبر سعدات رمزا في المجتمع الفلسطيني، وهو العقل المدبر لاغتيال وزير السياحة الإسرائيلي رحبعام زئيفي في عام 2001، وحُكم عليه بـ 30 حكما بالسجن مدى الحياة. في العام الماضي، تم وضعه في الحبس الانفرادي في إطار حملة ضد خلية تابعة للجبهة الشعبية اتُهمت بمحاولة شن هجمات في الضفة الغربية وكانت مرتبطة بأعضاء في المنظمة في السجون الإسرائيلية.

وذكر التقرير أن محمد عرمان، قائد أسرى حماس في السجون الإسرائيلية، على قائمة الأسرى الذين ترغب الحركة بالافراج عنهم. عرمان كان من بين مخططي التفجير في "كافية مومنت" والهجوم الانتحاري في الجامعة العبرية. ولقد حُكم عليه ب 36 حكما بالسجن مدى الحياة.

يوم الجمعة، قال المسؤول الكبير في حركة حماس في بيروت، أسامة حمدان، إن الحركة تسعى إلى إطلاق سراح آلاف الأسرى المحتجزين بسبب أعمال تتعلق بالصراع مع إسرائيل، بما في ذلك أولئك الذين يقضون أحكاما بالسجن مدى الحياة.

وذكر هو أيضا اسم السعدات، وكذلك مروان البرغوثي، وهو قيادي يحظى بشعبية في الشارع الفلسطيني ويُنظر إليه على أنه شخصية موحدة. اعتقلت إسرائيل البرغوثي في عام 2002 وهو يقضي 5 أحكام بالسجن مدى الحياة بتهمة التخطيط لثلاثة هجمات أسفرت عن مقتل خمسة إسرائيليين خلال الانتفاضة الثانية.

يوم الأحد، بدا مرة أخرى أن حماس في صدد رفض صفقة إطلاق سراح الرهائن المقترحة التي ستشمل هدنة وزيادة المساعدات الإنسانية لغزة. وتم التفاوض على الخطوط العريضة للصفقة المذكورة في باريس نهاية الأسبوع الماضي، مع وسطاء من قطر ومصر والولايات المتحدة.

وأعرب العديد من الوزراء في الحكومة، وخاصة وزير الأمن القومي اليميني المتطرف إيتمار بن غفير، عن معارضتهم للاتفاق الذي قد يؤدي إلى إطلاق سراح أسرى مدانين بالقتل. وأطلق بن غفير حملة رسائل نصية تحض المواطنين على التوقيع على عريضة تحث الحكومة على رفض مثل هذه الصفقة.

بحسب بعض التقارير، فإن الخطوط العريضة التي تم التوصل إليها في باريس توفر إمكانية وقف القتال في غزة لمدة ستة أسابيع للمرة الأولى منذ أواخر نوفمبر، وإطلاق سراح جميع الرهائن الذين ما زالوا في غزة. ومع ذلك، ذكرت تقارير أخرى أن

الإطار ينص على إطلاق سراح 35 رهينة فقط – من النساء والمسنين والمرضى – خلال هدنة أولية مدتها 35 يوما، مع احتمال توقف القتال لمدة أسبوع آخر يمكن خلاله إجراء مفاوضات بشأن إطلاق سراح المزيد من الرهائن والأسرى. تقارير أخرى أشارت إلى شروط مختلفة في الاتفاق الإطاري الذي لم يتم تأكيده.

ووصف مسؤول مصري كبير مطلع على المناقشات يوم الجمعة الاقتراح لوكالة "أسوشييتد برس"، وقال إنه يتضمن هدنة مبدئية لمدة ستة إلى ثمانية أسابيع ستطلق خلالها حماس سراح الرهائن من المسنين والنساء والأطفال مقابل إطلاق سراح مئات الفلسطينيين الذين تعتقلهم إسرائيل.

وستستمر المفاوضات طوال تلك المرحلة بشأن إطالة أمد الهدنة والإفراج عن المزيد من الأسرى والرهائن. وستسمح إسرائيل بزيادة عدد شاحنات المساعدات التي تدخل غزة إلى ما يصل إلى 300 يوميا – من بضع عشرات حاليا – ولسكان غزة النازحين بالعودة تدريجيا إلى منازلهم في الشمال، وفقا للاقتراح.

وتصر حماس على إنهاء الحرب بضمانات دولية و"الانسحاب الكامل" للقوات الإسرائيلية من غزة. في حين تسعى إسرائيل إلى هدنة مؤقتة من شأنها تحرير الرهائن قبل مواصلة جهودها الحربية لتدمير قدرات حماس العسكرية وقدراتها على الحكم في غزة.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: حماس تصر على اتفاق ينهي الحرب و انسحاب الجيش الإسرائيلي من غزة

بدا ليلة الأحد أن حماس تنوي رفض صفقة من شأنها إطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين دون وقف كامل للحرب المستمرة منذ حوالي أربعة أشهر في غزة، حيث قال مسؤول كبير من الحركة لقناة "الجزيرة" إن الاتفاق المقترح لا يزال قيد المناقشة. ونُقل عن مسؤول حماس قوله: "نحن في المرحلة النهائية للمشاورات الداخلية ومع الفصائل بشأن المقترح الذي تسلمناه، وسنرد عليه قريبا." وذكرت العديد من وسائل الإعلام العبرية أنه خلافا للتكهنات السابقة، من غير المرجح أن تقدم حماس ردا فوريا على الاقتراح، الذي طرحه مسؤولون كبار من إسرائيل وقطر ومصر والولايات المتحدة خلال محادثات في باريس الأسبوع الماضي. وذكرت التقارير أن زعيم حماس في غزة يحيى السنوار سيطالب بضمانات لإنهاء الحرب وانسحاب القوات الإسرائيلية قبل إطلاق سراح المزيد من الرهائن الذين تم أسرهم في 7 أكتوبر – وهو ما رفضته إسرائيل.

وذكرت القناة 12 أنه تم إخماد النقاش بين كبار مسؤولي حماس حول الاقتراح الحالي، مع اعتراف قادة الحركة خارج القطاع بأن القرار النهائي يقع على عاتق الشخص الذي لديه القدرة على تحرير الرهائن، أي السنوار.

وفي غضون ذلك، اجتمع كابينت الحرب الإسرائيلي مساء الأحد، حيث ناقش الوزراء ما إذا كان من الممكن العودة إلى العمليات القتالية الكاملة بعد توقف طويل، وضرورة أن يشمل أي اتفاق جميع الرهائن الـ 132 الذين ما زالوا محتجزين في غزة، وهوية الأسرى الفلسطينيين الذين يمكن إطلاق سراحهم من السجون الإسرائيلية بموجب الصفقة، إضافة إلى أمور أخرى.

وقال مسؤول إسرائيلي للتايمز أوف إسرائيل أن وزير العدل من حزب الليكود ياريف ليفين، وزير التعليم يوآف كيش، وزيرة المواصلات ميري ريجيف، وزير الخارجية يسرائيل كاتس، ووزير الشتات عميحاي شيكلي أصروا خلال اجتماع مجلس الوزراء صباح الأحد على أن أي قرارات جوهرية بشأن صفقة الرهائن يجب أن تتم الموافقة عليها من قبل كامل أعضاء المجلس. وتضمن الطلب موافقة مجلس الوزراء الكامل على أي اجتماعات مستقبلية يجريها رئيس الموساد دافيد بارنياع مع وسطاء دوليين في الخارج.

وقال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو للوزراء خلال الاجتماع إن إطلاق سراح ثلاثة أسرى أمنيين فلسطينيين مقابل كل رهينة – كما كان الحال في صفقة الرهائن في نوفمبر – يجب أن تكون مرجعا في أي اتفاقيات أخرى. وشهدت هدنة نوفمبر التي استمرت أسبوعا إطلاق سراح 105 رهائن إسرائيليين وأجانب، 80 منهم فقط ضمن بنود الصفقة، والإفراج عن 240 أسيرا أمنيا فلسطينيا من النساء والقاصرين.

وقال رئيس الوزراء بحسب تسريبات من الاجتماع: "إننا نبذل جهدا جبارا ونعمل بكل الوسائل لتحرير رهائننا، لكن ليس بأي ثمن." وشدد على أن إسرائيل لن تنهي الحرب حتى تحقق جميع أهدافها – "القضاء على حماس، وإعادة جميع الرهائن، وضمان أن غزة لن تشكل مرة أخرى تهديدا لإسرائيل." كما نفى التقارير الإعلامية التي أفادت بأن إسرائيل وافقت على إطلاق سراح أعداد كبيرة من الأسرى الفلسطينيين. وقال مصدر في حماس إن اقتراح الهدنة الحالي المكون من ثلاث مراحل يتضمن وقفة أولية في القتال لمدة ستة أسابيع تشهد إطلاق سراح بعض الرهائن مقابل إطلاق سراح أسرى فلسطينيين، مع تمديد محتمل لوقف إطلاق النار المؤقت. لكن كانت هناك أيضا تقارير عديدة تشير إلى أن الاتفاق سيتضمن شروطا مختلفة.

وبحسب القناة 12، طالب وزير الاقتصاد نير بركات، وهو أيضا من حزب الليكود، بأن يشمل الاتفاق إطلاق سراح جميع الرهائن في مرحلة واحدة، بدلا من مراحل تعتمد على شروط معينة. كما دعا إلى وقف المساعدات الإنسانية للفلسطينيين في غزة ما دامت الحرب مستمرة. ونُقل عن بركات قوله: "تقدمون الهدايا لحماس – والسنوار يحتفل."

كما انتقد وزير الشتات شيكلي الخطة المرحلية في اجتماع مجلس الوزراء يوم الأحد، قائلا: "علينا أن ننظر إلى الحرب باعتبارها ماراثونا. التحدي الحقيقي ليس في البداية، بل ابتداء من الكيلومتر 36". "نحن في هذه النقطة. الاختبار الكبير الآن، وإذا أوقفنا القتال الآن لمدة شهر... فلن ننهي الماراثون ولن نتمكن من القتال بهذه القوة."

ونقل موقع "واينت" عن أعضاء آخرين في الحكومة قولهم إن نتنياهو قام بتنسيق المعارضة لشروط صفقة الرهائن التي تم التعبير عنها خلال اجتماع مجلس الوزراء من أجل لإظهار أن يديه مقيدتان. ونقل عن وزير التعليم كيش قوله: "إذا كان هذا ما أسمعه في وسائل الإعلام، فلن أكون قادرا على دعم الصفقة."

وفي الأسابيع الأخيرة، تجمع متظاهرون وبعض المشرعين ونشطاء اليمين المتطرف عند المعابر الحدودية وفي ميناء أشدود في محاولة لمنع الشاحنات المتجهة إلى غزة، مدعين أن أي خطوة تهدف إلى تخفيف الضغط على المدنيين في غزة، بما في ذلك من خلال إيصال المساعدات الإنسانية، تخدم مصالح حماس.

وتجمع آلاف الإسرائيليين مرة أخرى في تل أبيب ليلة السبت للمشاركة في احتجاجات تنتقد طريقة تعامل نتنياهو مع الحرب ومحنة الرهائن. ويطالب ذوو الرهائن، بدعم شعبي واسع، إسرائيل بالتوصل إلى اتفاق مع حماس لإعادتهم إلى وطنهم.

ويعتقد أن 132 من الرهائن الذين تم احتجازهم في 7 أكتوبر ما زالوا في غزة – وليسوا جميعهم على قيد الحياة. وتم إطلاق سراح أربعة رهائن قبل ذلك، وأعادت القوات رهينة واحدة. كما تم انتشال جثث ثمانية رهائن وقتل الجيش ثلاثة رهائن عن طريق الخطأ. وأكد الجيش الإسرائيلي مقتل 29 ممن ما زالوا محتجزين لدى حماس، مستشهدا بمعلومات استخباراتية جديدة ونتائج حصلت عليها القوات العاملة في غزة. وتم إدراج شخص آخر في عداد المفقودين منذ 7 أكتوبر، ولا يزال مصيره مجهولا.

* * *

إسرائيل اليوم: الجيش يضغط بشدة وحماس بعيدة عن الانهيار

بقلم يوآف ليمور

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والابحاث

من المتوقع لهذا الأسبوع أن يكون أسبوعاً مهماً للقتال في غزة. مهماً لإسرائيل، مهماً لحماس. ما سيحصل في أثنائه سيقرر بقدر كبير السلوك لأسابيع وربما حتى لأشهر، تأتي بعده. الأوراق في هذه اللحظة هي في أيدي حماس. عليها أن تقرر إذا كانت ستعطي ضوءا أخضر لتحقيق صفقة تحرير مخطوفين مقابل سجناء أمنيين محتجزين في إسرائيل. في نهاية الأسبوع علم عن خلاف بين حماس غزة التي يقودها يحيى السنوار وبين حماس الخارج بقيادة إسماعيل هنية. الغزيون يريدون صفقة الآن؛ في الخارج يشترطونها بوقف تام للقتال.

إذا كانت هذه التقارير صحيحة، ففيها مؤشر مشجع. يمكن أن نتعرف منها على أن السنوار والقيادة حوله تعبون من القتال ويحتاجون إلى هدنة. في إسرائيل سيدعون على أي حال بأن هذا يشهد على أنهم يتأثرون بالضغط العسكري، بل وربما يخشون على حياتهم، ويأملون في أن تتيح لهم الهدنة إعادة البناء وجمع القوى للمواصلة .

من يعارضون الصفقة سيقولون إنه محظور التوقف الآن بالذات. إذ سيقولون إنه مع قليل من الضغط الإضافي، حماس ستنهار. أما التقديرات المهنية فتفيد خلاف ذلك. حماس بعيدة عن الانهيار. صحيح أن الجيش الإسرائيلي يضغطها بقوة في خان يونس، لكنه لا ينجح بعد في المس بكبار مسؤولي المنظمة. كما أن الجيش الإسرائيلي يعمل أيضاً مرة أخرى في الأيام الأخيرة في شمال القطاع. لكن حماس تبدي فيه بوادر حكم متجدد – من خلال أفراد شرطة انتشروا في الشوارع، كلهم من رجالها.

وعلى أي حال فإن رفح ومحور فيلادلفيا لم يعالجا بعد. بحيث أنه سيكون مطلوباً على الأقل بضعة أشهر أخرى إلى أن تنتهي المعركة في غزة. لا أحد في إسرائيل قادر على أن يضمن أن يصمد المخطوفون بهذا القدر الكبير من الوقت. العكس هو الصحيح: التجربة حتى الآن تفيد بأنه كلما اقترب الجيش الإسرائيلي من المخطوفين، ازداد الخطر على حياتهم.

ثمة غير قليل من الأدلة على أن رجال حماس الذين يحتجزون المخطوفين تلقوا التعليمات لقتلهم إذا ما شعروا بالخطر، ناهيك عن الظروف المتردية التي يحتجز فيها المخطوفون – من ناحية الصحة، الغذاء، النوم والنظافة الشخصية – يوجد خطر دائم على صحتهم، وبالتأكيد في الشتاء القارس الذي يعصف بالمنطقة.

في إسرائيل اتخذوا منذ الآن قراراً بالسير نحو الصفقة. السؤال هو بأي ثمن. موضوع واحد واضح منذ الآن: على كل مخطوف يتحرر سيكون يوم من وقف النار، 35 يوماً في البداية (وأسبوع آخر للبحث في تواصل المسيرة)، وبالحد الأقصى 143 يوماً، إذا ما حررت حماس كل المخطوفين، أحياء وأمواتاً ممن تحتجزهم. باقي المواضيع لم يتفق عليها بعد. حماس الخارج تريد كما أسلفنا وقف القتال. إسرائيل أوضحت أن هذا لن يحصل. ماذا نعم؟ وقف النشاط (بما في ذلك الطيران)، بالضبط مثلما سار المخطط السابق في شهر تشرين الثاني.

في الجيش الإسرائيلي أوضحوا منذ الآن أنهم سيعرفون كيف يعودون إلى القتال مع استكمال الصفقة، وإن كان للهدنة أثمان مثل إعادة حماس رجالها في الميدان. بالمقابل ستكون للهدنة أيضاً فضائل لإسرائيل من ناحية القدرة على إنعاش القوات النظامية، وتحرير رجال الاحتياط ومعالجة مركبات القتال المدرعة وربما أيضاً إعادة الكثير من المخلَوْن إلى بيوتهم، بما في ذلك في الشمال، في حالة انضمام حزب الله إلى وقف النار (كما فعل في الجولة السابقة).

التحدي الأساس سيكون الجسر على كمية وهوية السجناء الأمنيين الذين سيتحررون. حماس سترغب في أن تحرر أكبر قدر ممكن، بمن فيهم أسوأ المخربين. أما نتنياهو فسبق أن أوضح أنه لن يتحرر آلاف السجناء، وتوجد معارضة أيضاً لتحرير سجناء شاركوا في قتل يهود (مع دم على الأيدي). حتى لو اجتازت إسرائيل هذا العائق الآن، فإنه سيقف أمامها في سياق الطريق عندما ستكون مطالبة بأن تحرر باقي المخطوفين، وأساسا الجنود ورجال ثلل التأهب.

كرئيس وزراء، وقع نتنياهو على صفقة شاليت، التي تحرر في إطارها 1027 سجيناً، منهم 450 قاتلاً بمن فيهم السنوار نفسه الذي شعر بأنه ملتزم بتحرير رفاقه في السجن ممن تبقوا خلفه. مشكوك في أن يتنازل، والمعضلة التي ستقف أمامها الحكومة ستكون صعبة وذات إمكانية تفجر كامنة ليس فقط في كل ما يتعلق بمواصلة الحرب بل وأيضاً العائلات، والجمهور، وحتى مستقبل الائتلاف .

* * *

يديعوت: القوة العسكرية وحدها لا تضمن الأمن القومي

بقلم أوري سجي

1 .الحرب في الجنوب في ذروتها، وأهدافها لم تتحقق بعد. لم ننجح في تفكيك كل قدرات حماس العسكرية وبالأساس لم نسترجع المخطوفين ولم نرمم البلدات في غلاف غزة وفي الشمال بسكانها.

2 .الوضع في شمال البلاد مركب ومعقد هو الآخر. لا خلاف على أنه يجب إزالة تهديد حزب الله، لكن يجدر بنا ألا ننجر وراء التهديدات بحرب شاملة، بالتوازي مع الحرب في غزة، لأسباب عديدة وعلى رأسها حقيقة أن الجمهور ليس واعياً لثمنها

الباهظ، ليس فقط على بلدات الشمال بل وعلى الجبهة الإسرائيلية الداخلية كلها، ويحتمل حتى أن تؤدي إلى إشعال نار "جوج وما جوج" في المنطقة كلها. إن قدرة دولة إسرائيل على أن تخوض ثلاث معارك عسكرية في آن واحد، في غزة، لبنان وفي الجبهة الداخلية – وذلك إضافة إلى التهديد من بعيد من الحوثيين وإيران ليست غير محدودة.

3 .بالنسبة للبنان، يجدر اتخاذ مبادرة والدعوة إلى تنفيذ قرارات 1701 لمجلس الأمن في ظل وقف النار والاستعداد للبحث مع حكومة لبنان على الـ 13 نقطة خلاف على الحدود. اتفاق انسحاب الجيش الإسرائيلي في العام 2000 إلى الخط الأزرق معناه أن إسرائيل نفذت عملياً قرار الأمم المتحدة 425 للعودة إلى الأماكن التي كان الجيش الإسرائيلي منتشراً فيها عشية الخروج إلى حملة الليطاني في العام 1978. هكذا نفذت إسرائيل بدقة هذا الاتفاق، لكنه ليس خط الحدود الدولية الشرعية. وحتى وإن كنا نعارض قبول الادعاء اللبناني، نوصي جداً بفهم الحقائق الموضوعية والادعاءات الذاتية لكل طرف.

عندما كنت قائد وحدة جولاني، بين الأعوام 1967 – 1969، أرسلنا لاحتلال جبل روس، لاحقاً (هار دوف)، لتطهير أعشاش مخربين في الجانب الغربي لناحل شيئوم (وادي عسل) ولإخلاء سكان ما يوصف اليوم بمزارع شبعا (بركة نقر، رمتا، زبدين، مزرعة كفو، اشكول، مغارة الشبا، خلة الغولة). وهذه المزارع ليست بلدات دائمة ومنذئذ وهي خالية من الناس بالطبع. كما أن الحدود اللبنانية بين سورية (التي حللنا محلها ابتداء من 1967، وحصلت على الاستقلال في 1946) ولبنان (المستقل منذ 1943) لم يتحدد أبداً وكانت المنطقة جزءا من "فتح لاند" – موقع "إرهاب" فلسطيني ولبناني. إذا كان هكذا فمعنى النزاع هنا هو إقليمي صرف.

4 .في نهاية اليوم، الوضع كفيل بأن يولد تسوية سياسية إقليمية. منشود لي أن أفهم لماذا تنظر الولايات المتحدة وحدها إلى الوضع انطلاقاً من نظرة شاملة، وإسرائيل لا تعنى بالتداعيات المستقبلية أو تحاول أن ترتب التسويات لصالحها، ناهيك عن الرؤية للمدى البعيد. فأصحاب القرار لم يستوعبوا أنه يجب استخدام السلاح السياسي ليس فقط لقوة كوننا "ضحية" الكارثة الكبرى في 7 أكتوبر، بل أيضاً في البحث عن سبيل لتصميم المستقبل وفي محاولة لترميم العلاقات مع الفلسطينيين في يهودا والسامرة وإعادة تعزيز العلاقات مع الأردن ومصر.

5 .في نظرة واسعة، المصلحة في تسوية سياسية شاملة هي للدول الثلاث: سورية، وإسرائيل ولبنان. ربما في رؤيا الآخرة ستجلس هذه الدول في محاولة لحل هذه المسألة. في هذه الأثناء، فإن مبادرة إسرائيلية تدعو إلى تسوية الأن مع لبنان يحتمل ألا تستجاب، لكنها ستعزز جداً سياسياً ودولياً موقفها.

6 .سورية اليوم هي دولة مواجهة وشريك في المحور الإيراني الذي يهدد بإبادة إسرائيل بل ويعمل ضدنا بشكل فاعل. لكن لن يكون عديم القيمة أن نذكر أنه في أثناء المفاوضات السياسية معها في العامين 1999 – 2000 أعربت سورية عن مواقف بالنسبة للبنان أيضاً ورأت نفسها صاحبة نفوذ على ما يجري هناك، ولم تعرض أي طلب إقليمي لمنطقة الخلاف في مزارع شبعا. كما أنها وعدت بالعمل على تجريد حزب الله من سلاحه وإبقائه حركة سياسية، ضمن أمور أخرى بسبب رغبتها في أن تحصل على اعتراف شرعي بسيطرتها بحكم الأمر الواقع في لبنان كسورية الكبرى. الولايات المتحدة وإسرائيل في ذاك الوقت لم تعربا عن المعارضة.

وختاماً، محظور أن يعتمد الأمن القومي لإسرائيل فقط وحصرياً على قوتها العسكرية، ووقف القتال في الجنوب يجب أن يؤدي إلى مبادرة سياسية في الشمال. وأحداث الأشهر الأخيرة لا توجب فقط نظرة داخلية عميقة بل الفهم بأن الشرعية الدولية والتسويات السياسية هي روح وجودنا في هذه المنطقة المعادية. القوة ليست كل شيء بل وهي وسيلة فقط لتحقيق الهدف.

دولة إسرائيل، التي بعد الكارثة الأكبر في تاريخها تقاتل في سبيل وجودها وقيمها، تواقة لزعامة أخرى، توجد من خلفها رؤية سياسية ووحدة هدف داخلية. لا مفر من تغيير الحكومة الحالية، التي هي غير قادرة ولا تريد أن تنظر إلى صورة الواقع بالعينين، وانتخاب حكومة تعمل بروح وثيقة الاستقلال بدلاً منها، وتبحث عن سبيل سياسي وأمني على حد سواء لضمان وجود الدولة ومواطنيها.

* * *

هآرتس: مبادرة السلام السعودية كقاعدة للحلّ

بقلم أوري بار يوسيف

هاكم بيانات يجب أن تهم يئير غولان وبني غانتس ويائير لابيد وأفيغدور ليبرمان: حسب استطلاع أجراه معهد "أكورد" في نهاية كانون الأول، 25 في المئة من الإسرائيليين يؤمنون بأنه في أوقات الأزمة الأمنية الدولة ستعرف كيف ستقوم بحمايتهم.

الآخرون متشككون أكثر أو واثقون بأن الدولة لن تفعل ذلك. هذا ليس غريباً. لذلك فإنه حسب الاستطلاع 67 في المئة من الإسرائيليين يرون في الدفع قدماً بحل النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين أمراً ملحاً. رغم ذلك 13 في المئة يؤمنون بأن النزاع سيتم حله في العقد القادم من خلال اتفاق يضمن الأمن للإسرائيليين والاستقلال للفلسطينيين.

من هذه المعطيات يمكن الفهم أنه:

أولاً، من يؤمن بقدرة الدولة على تقديم الأمن المحدود له يبحث عن الحل السياسي من خلال اتفاق. أي أن التوصل إلى اتفاق أصبح موضوعاً شخصياً مهماً لاثنين من بين كل ثلاثة إسرائيليين.

ثانياً، معسكر الذين يبحثون عن حل هو خزان الأصوات المحتمل لأحزاب الوسط واليسار في الانتخابات القادمة. ثالثاً، هذا المعسكر يبحث عن زعيم يعرض حلاً لما يقلقه. هذا الحل يوجد في الأصل منذ سنوات كثيرة، لكنه لا يطرح على جدول الأعمال العام. اقتراح السلام للجامعة العربية، الذي كان في الأصل اقتراح السلام السعودي والذي عرض علينا في أيلول 2002. هذا الاقتراح في أساسه يدعو إلى حل الدولتين على أساس خطوط أيار 1967 وتبادل للأراضي وحل متفق عليه لمشكلة اللاجئين.

بحسبه عندما سيتم التوصل إلى حل سيتم الإعلان عن انتهاء الصراع وجميع الدول العربية وعدد غير قليل من الدول الإسلامية ستقوم بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل.

زعماء مثل شمعون بيريس وإيهود أولمرت تعاملوا مع هذا الاقتراح بشكل إيجابي، و"قادة من أجل أمن إسرائيل"، وهي مجموعة تشمل معظم القيادة العليا المتقاعدة في الجيش وفي الشاباك وفي الموساد وفي الشرطة، وتم تشكيلها في 2014 للدفع قدماً باتفاق شامل على أساس هذه المبادرة. أي تقريباً كل من يفهم في الموضوع يعتقد أنه توجد هنا فرصة لتقديم أمن معقول بثمن معقول لمواطني الدولة بدلاً من الصراع المستمر والمؤلم.

هنا يطرح السؤال الذي لا توجد له إجابة: لماذا مثلا يئير غولان، نائب رئيس الأركان السابق والزعيم الجديد في معسكر اليسار في الانتخابات القادمة، لا يذكر هذا الحل؟

في مقابلة أجراها معه هيلو غلزر ("هآرتس"، 12/8) قال إن الحل هو "الانفصال المدني مع المسؤولية المدنية"، هذه هي الشروط الضرورية والأساسية التي يمكن أن تأتي بالنتيجة المأمولة في وقت ما في المستقبل لإنهاء النزاع.

إما الضم أو الانفصال. لا يوجد حل آخر". غولان هو قائد شجاع، لماذا يأتي بهذا الخليط من الأقوال المتشككة بدلاً من القول إنه توجد لدينا قاعدة للحل، وهي اقتراح السلام للجامعة العربية، الذي يحصل على دعم كل العالم العربي والولايات المتحدة وألمانيا وأصدقاء آخرين لإسرائيل.

وغانتس، الذي حسب الاستطلاعات هو الشخص المناسب أكثر لمنصب رئيس الحكومة. في الحقيقة هو غير معتاد على إسماع أقوال واضحة (باستثناء عندما تم المس بكرامة ضباط كبار في الجيش)، لكن برنامج حزبه السياسي يتحدث بصورة صريحة عن الحاجة إلى منع تشكل دولة ثنائية القومية وعن تثبيت أكثرية يهودية في دولة إسرائيل واستكمال بناء الجدار الأمني في الضفة. كل ذلك كان قبل 7 أكتوبر، عندما كان "المعسكر الرسمي" ما زال ينقش على رايته إدارة النزاع وليس حله. ولكن الآن، كما يظهر في استطلاع معهد "أكورد" الذي يفيد بأن فقط 5 في المئة يؤيدون استمرار إدارة النزاع، فإن المصوتين يبحثون عن الحل وليس عن إدارة النزاع.

هل تقدم اقتراحات "الفرو" في البرنامج السياسي للمعسكر الرسمي حلاً حقيقياً؟ لا. لماذا لا يقوم غانتس بالتشمير عن ساعديه ويجلس مع ايزنكوت، الذي تصميمه على الدفع قدماً نحو مستقبل أفضل يبدو واعداً أكثر بكثير، من أجل تقديم حلول حقيقية لضائقة معظم الجمهور في إسرائيل، بمن في ذلك ناخبوهم؟ وإذا جلسوا هاكم اقتراحاً: تبني خطة السلام للجامعة العربية وعرضها كأساس لمواجهة المشكلات الأمنية.

في تفسيراتهم يمكنهم التأكيد على أن الجهات الرئيسة المعارضة للخطة هي إيران والليكود وحزب الله وقوة يهودية، حماس والصهيونية الدينية. يمكن أيضاً مواصلة العمل مع لابيد وليبرمان، لكن يبدو أن الفكرة واضحة: في تاريخ الدولة لم نقف أمام ضائقة أمنية وطنية وشخصية وقوية جداً من جهة، في حين يقف أمامنا رد معقول، الذي أفضل آباء الصهيونية كانوا سيوقعون عليه من جهة أخرى. هذا كان صحيحاً أيضاً حتى قبل 7 أكتوبر. ولكن الانكسار الذي حدث في ذاك اليوم حول هذا الموضوع إلى موضوع حقيقي وعملي أكثر.

السياسيون يتنكرون على الأغلب لرؤيتهم من أجل جني الدعم من الناخبين، هذا معروف. لذلك، السياسة أصبحت بدرجة كبيرة كلمة فظة في إسرائيل. لكن نحن لسنا في وقت طبيعي. ما ينقص الآن لكل اثنين من بين كل ثلاثة إسرائيليين هو قيادة

حقيقية تعرض حلماً يستجيب لاحتياجاتهم. وخطة السلام للجامعة العربية هي أساس لحلم كهذا. لذلك، يجدر بغولان وغانتس ولابيد وليبرمان البدء في الحديث بجدية عن هذا الحلم. ربما سيتبين أنه ينطوي أيضاً على مكاسب سياسية.

* * *

هآرتس: حقل ألغام صفقة التبادل

بقلم عاموس هرئيل

أيضا في هذا الصباح مطلوب مرة أخرى تقديم ملاحظة تحذير. فرغم المعلومات الكثيرة والتنبؤات المتفائلة التي تطلقها مصادر أميركية ومصرية وقطرية، إلا أنه يبدو أن صفقة تحرير المخطوفين القادمة لم تغلق بعد. في الأسبوع الأخير حدث تقدم حقيقي بعد أن قدمت الولايات المتحدة والوسطاء العرب اقتراحاً متفقاً عليه من قبل الوسطاء الثلاثة وتم عرضه على الطرفين، إسرائيل وحماس. لكن ما زالت توجد مسافة يجب اجتيازها في المفاوضات – لا يوجد في الوقت الحالي أي يقين بأن المفاوضات ستنتهي بتفاهمات، أو حتى بجدول زمني واضح لتنفيذها.

قبل استكمال صفقة شاليت في 2011 اهتم رجال المخابرات المصرية بإجراء «محادثات تقارب» بين الطرفين في القاهرة. ممثلو إسرائيل وحماس رفضوا الجلوس في الغرفة نفسها، لذلك تمت استضافتهم في أماكن منفصلة في الفندق، في حين كانوا يتنقلون بين الوفدين للتوصل الى صيغة متفق عليها حول الصفقة. احد كبار ممثلي حماس كان الذي وصف بأنه رئيس الأركان في حماس في ذلك الوقت، احمد الجعبري. بعد سنة على اطلاق سراح جلعاد شاليت قامت إسرائيل باغتياله من الجو في عملية استهلت عملية «عمود الدخان». بعد ذلك تم الادعاء بأن المكوث القسري في القاهرة اثناء المفاوضات «أفسد» الجعبري. فقد تعود على ملذات الحياة خارج القطاع، وتوقف عن التصرف كمطلوب، وفي نهاية المطاف أصيب عندما نزلت عليه شعرة تصويب إسرائيل.

اذا سمعنا في القريب عن البدء في جولة محادثات تقارب فهذا يمكن أن يكون علامة على تقدم حقيقي في المفاوضات. سيكون من الصعب استكمال اتفاق معقد دون المكوث الجسدي للوفود في القاهرة، بالتأكيد في الوقت الذي فيه يحيى السنوار يختبئ في الانفاق ولا يقوم بالاتصال بشكل مباشر مع العالم الخارجي.

الخطوة الأساسية الأولى قبل الصفقة الجديدة تمت في بداية الأسبوع في مؤتمر باريس. هناك، بدون تمثيل لحماس، تم تقديم رسميا اقتراح موجه لممثلي إسرائيل. الآن لا يوجد للطرفين أي مصلحة في التشاجر مع الوسطاء. فإسرائيل بحاجة اليهم من اجل الدفع قدماً بالصفقة، وحماس بحاجة اليهم اكثر من اجل تزويدها بالأوكسجين المهم، الأموال القطرية، وحرية الحركة من القطاع واليه عبر مصر. في باريس تمت بلورة إطار وآلية للدفع قدما بالاتفاق، لكن بدأت بشكل رمزي أيضا لعبة الاتهامات التي يقودها الوسطاء. سواء إسرائيل أو حماس لا توجد لهم مصلحة في أن يظهروا كمن افشلوا الصفقة.

مؤخراً بدأت تتسرب تفاصيل عن طبيعة الاتفاق. بعضها خرج من إسرائيل، على الاغلب من مكتب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو. هذه كانت عملية متعددة المراحل. ففي البداية نشرت خطة مخيفة للصفقة («اطلاق سراح آلاف المخربين»). بعد

ذلك تم اجراء استطلاع في «اخبار 12» اظهر أن اغلبية ساحقة من الجمهور تعارض هذه الخطة (من الذي سيرغب في اطلاق سراح آلاف المخربين؟)؛ بعد ذلك اصدر نتنياهو تصريحا اثناء زيارته في المدرسة التمهيدية العسكرية في مستوطنة عيلي («لن نقوم باطلاق سراح آلاف المخربين») وفي نهاية المطاف في اللقاء مع عائلات المخطوفين («كلما تم الحفاظ على سرية هذه الجهود فانه ستكون لها احتمالية اكبر للنجاح»).

بلغة كرة القدم فانه يوجد لهذا السلوك تعبير مناسب وهو «أن تركل الضربة الركنية وتركض لادخال الهدف بواسطة الرأس». نتنياهو يحاول السيطرة على كل مراحل العملية، ويثور الشك بأنه لا يسارع الى الدفع قدما بالصفقة لأن هذه العملية يمكن أن تضعه على مسار التصادم مع الجناح اليميني جدا في الائتلاف. خلال ذلك هو يتجاهل أن مبعوثيه في باريس، رؤساء جهاز الأمن، قاموا بتنسيق المواقف مسبقا مع دول الوساطة منذ فترة طويلة، وأن الكثير من تفاصيل الاقتراح تمت بلورتها بموافقة إسرائيل.

وزراء في اليمين المتطرف وبعض وزراء الليكود انضموا في هذا الأسبوع لتوجيه انتقادات علنية للخطة التي تلوح في الأفق. وحسب التفاصيل التي تسربت فان الحديث يدور عن عدة مراحل، في المرحلة الأولى سيتم اطلاق سراح «حالات إنسانية» من بين المخطوفين، 35 – 40 من النساء (لكن من غير الواضح أن هذا العدد سيشمل المجندات المخطوفات) وكبار السن والمرضى والجرحى. هذه المرحلة ستمتد شهراً ونصف شهر، في المراحل القادمة سيتم اطلاق سراح المزيد من المخطوفين وجثامين إسرائيليين محتجزين في القطاع، في حين أن الجنود الذين بينهم سيكونون آخر من ستتم اعادتهم. الحديث يدور عن مرحلتين أو ثلاث مراحل، على فترة تمتد بضعة اشهر، التي خلالها سيتم الحفاظ على وقف كامل لاطلاق النار. خلافاً للطلبات السابقة فإن حماس الآن يبدو أنها لن تطلب تطبيق انسحاب كامل لقوات الجيش الإسرائيلي من القطاع من اجل المصادقة على الصفقة كشرط للبدء في تطبيقها.

حماس تحتجز حتى الآن 136 مخطوفا إسرائيليا واجنبيا في القطاع. 30 منهم تم الإعلان عن قتلهم على يد الجيش الإسرائيلي استنادا لتحليل المعلومات التي تم جمعها. من المرجح أن عدد القتلى الحقيقي أكبر. في المفاوضات لم يتم تحديد اعداد بعد. ومن غير المعروف عدد السجناء الفلسطينيين الذين سيتم اطلاق سراحهم مقابل كل مخطوف. من المرجح أن عدد المحررين الفلسطينيين سيرتفع بشكل كبير في مراحل الصفقة النهائية. يبدو أن نتنياهو ما زال يستطيع الوفاء بوعوده التي اطلقها في هذا الأسبوع، لا لوقف شامل للحرب ولا لاطلاق سراح آلاف المخربين، على الأقل في هذه المرحلة. لكن استمرار تطبيق الصفقة سيفاقم صعوبته السياسية في الجناح اليميني في الحكومة، وأيضا بالنسبة لعدد من ناخبيه.

في الخلفية هو يكافح ضد التهديد السياسي. رغم أن رئيس الحكومة يواصل مغازلة فكرة صفقة سياسية كبيرة، تشمل التطبيع مع السعودية لكن تنطوي أيضا على اخطار من ناحيته. توماس فريدمان، الصحافي المقرب جدا من الرئيس الأميركي، جو بايدن، قدر أمس في «نيويورك تايمز» بأن الإدارة الأميركية يمكن أن تعرض في الفترة القريبة عقيدة جديدة للشرق الأوسط، أساسها الدفع قدما بإقامة الدولة الفلسطينية وحلف دفاع مع السعودية (الى جانب التطبيع بين السعودية وإسرائيل) و»الصمود» امام ايران. ما هي احتمالية الدفع قدما بمثل هذه المبادرة، بموافقة إسرائيل، طالما أن نتنياهو يوجد في الحكم؟. يبدو أن هذه الاحتمالية ضعيفة جدا.

نتنياهو يأمل أن يجتاز بسلام دورة الكنيست الشتوية التي ستنتهي بعد شهرين تقريبا بدون أي هزة تدمر ائتلاف الحرب. أسلوب البقاء الذي يتبعه قائم على نثر الوعود المتناقضة ونشر الضباب بشكل دائم حول نواياه .كلما اقترب موعد اتخاذ قرار حاسم بشأن صفقة المخطوفين فان الضغط في الشارع والحكومة يزداد، ويصعب عليه أكثر تحقيق أهدافه.

بين جنين وغزة

الى جانب استمرار القتال في خان يونس فان الجيش الإسرائيلي عاد لمهاجمة في هذا الأسبوع شمال القطاع، لا سيما وسط وغرب مدينة غزة. الاقتحام البري هناك الذي قتل فيه عشرات مسلحي حماس كان من اجل القضاء على محاولة حماس احياء نشاطاتها العسكرية وسيطرتها المدنية في المناطق التي خفف فيها الجيش الإسرائيلي من تواجده.

للمفارقة، هذه العملية تشير الى محدودية جهود إسرائيل والى ضعف حماس أيضا. أولاً، عندما يقوم الجيش الإسرائيلي بتقليص قواته في بعض المناطق، في ظل غياب أي تحرك سياسي لتحقيق الاستقرار في المنطقة، فان حماس تكون مستعجلة للعودة اليها. ثانياً، القوة العسكرية لحماس محدودة حالياً بدرجة كبيرة. بالنسبة لحماس، الهجوم في الشمال كان الجيش الإسرائيلي يحتاج فقط الى اثنين من الطواقم اللوائية القتالية في المكان الذي استخدم فيه فرقتين، مع دعم سلاح الجو. هذه هي الصيغة التي تخطط لها رئاسة الأركان للسنة القادمة: هجمات مركزة ومحدودة ضد اهداف حماس المتبقية وفي الأماكن التي ستحاول فيها إعادة فرض سيطرتها.

في هذه الاثناء المقاومة التي يواجهها الجيش الإسرائيلي تذكر بما يحدث في مدن شمال الضفة الغربية، جنين ونابلس وطولكرم، أكثر مما تذكر بالوضع الذي ساد في القطاع في بداية الحرب. السؤال هو هل يمكن الحفاظ على مثل هذه النشاطات فترة طويلة، وفي الوقت نفسه مواصلة اضعاف قوة حماس. وقف طويل لإطلاق النار يمكن أن يكون مناقضاً لذلك.

في القسم الجنوبي للقطاع يتعزز الحصار حول خان يونس. الفرقة 98 قامت في هذا الأسبوع بمحاصرة المدينة من الجنوب والغرب، وقامت بإدخال القوات الى مخيم اللاجئين الكبير في غرب المدينة. قائد الفرقة العميد دان غولدبوس وصف «قتال متزامن، فوق الأرض وتحتها أيضا في الأنفاق». الجيش الإسرائيلي، خلافا لخططه السابقة، يقوم بإدخال المقاتلين الى الانفاق، حيث يتم تمشيطها وتطهيرها قبل تدميرها بالمواد المتفجرة.

التحدي الصعب للقتال في منطقة مكتظة، يوجد فيها سكان وانفاق، والجهود المبذولة للعثور على اشارات استخبارية تشير الى وجود مخطوفين، تقتضي العمل المتلازم مع وحدات خاصة، بما في ذلك دورية هيئة الأركان، شلداغ، الكوماندو البحري ووحدة يهلوم التابعة لسلاح الهندسة. للمرة الأولى تندمج سرايا من هذه الوحدات في داخل الطواقم الحربية اللوائية، وهي عملية تعتبر نجاحاً عملياتياً كبيراً رغم أنها جبت خسائر استثنائية لجزء من الوحدات.

مراسل «اخبار 12» رافق في هذا الأسبوع قوة نظامية للمظليين في خان يونس. وعندما سأل الجنود ما هو بالنسبة لهم هدف الحرب كان الجواب واحدا وهو إعادة المخطوفين. من غير المؤكد أن هذا هو ما كان يرغب نتنياهو في سماعه، وأقل منه رغبة بتسلئيل سموتريتش وايتمار بن غفير.

* * *

هآرتس – ذي ماركر: محامي قطر يقدم المشورة لإسرائيل في مفاوضات إعادة المختطفين

بقلم غور مجيدو

يعمل محام إسرائيلي يمثل قطر، في نفس الوقت، كمستشار للجانب الإسرائيلي في مفاوضات إعادة المختطفين لدى حماس. المحامي يوسي بانكل يمثل مؤسسة قطر الخيرية، التابعة لحكومة قطر. على مدى السنوات الـ 15 الماضية، كان الصندوق بمثابة وسيلة لتحويل جزء من التمويل إلى حكومة حماس في غزة، خاصة خلال الفترات التي لم يتم فيها تحويل الأموال إلى حماس نقدا. ويمثل بنكل حاليا الصندوق في الدعوى المرفوعة ضده عام 2021 من قبل عائلات ضحايا إرهاب حماس. وفي الوقت نفسه، بعد اندلاع الحرب، تم تجنيد بنكل كمستشار للواء نيسان ألون، والذي يختص بمفاوضات عودة المختطفين التي تجري مع قطر. .

وفقًا لرد المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي على استفسارTheMarker ، قدم بنكل للجيش الإسرائيلي كشفًا كاملاً فيما يتعلق بتمثيل قطر. ويعتقد الجيش الإسرائيلي أن تمثيل قطر لا يضع بنكل في حالة تضارب في المصالح

يطالبون بأكثر من مليار شيكل

وفي الدعوى القضائية التي رفعت في عام 2021 من خلال المحامية نيتسانا دارشان لايتنر، انضمت عائلات 19 شخصاً قتلوا في هجمات إرهابية إلى ستة مدعين آخرين أصيبوا في الهجمات لمقاضاة الصندوق القطري مع حماس ومنظمة الجهاد الإسلامي وثلاثة بنوك كانت تستخدم لنقل الدعم القطري، ويطالب المدعون بتعويض قدره 10 ملايين شيكل لكل من المدعين الـ 132 في القضية عن مسؤولية المدعى عليهم عن الهجمات الإرهابية، وبإجمالي 1.32 مليار شيكل.

ووفقا للادعاء، قام الصندوق القطري بتمويل حماس والجهاد الإسلامي مع العلم أن الأموال ستستخدم لتمويل النشاط الإرهابي. وتشير الدعوى القضائية إلى قضايا سابقة اتُهمت فيها المؤسسة باستخدامها كقناة لتمويل منظمات إرهابية أخرى، مثل قضية قانونية في الولايات المتحدة، ظهرت فيها أدلة على تمويل تنظيم القاعدة.

وحتى الآن، ساعد بنكل الصندوق على تجنب الرد على نص الدعوى القضائية. وقدم بنكل والصندوق مطالبات بخصوص صلاحية المحكمة المركزية في القدس للنظر في الدعوى، وفيما يتعلق بصحة "اختراع المطالبة" – أي أنهم قدموا ادعاء فنيا بعدم تقديم المطالبة للمتهمين قانونياً وبالتالي لا يمكن البدء بالإجراءات.
وقبل أسبوع ونصف، تقدم بنكل بإفادة أمام المحكمة من محمد علي الحمادي، "الرئيس الإداري" في الصندوق القطري، الذي ادعى أن "قائمة المطالبة لم تعرض بعد على مكتب الصندوق في الدوحة". وبالتالي لا يمكن بدء الإجراء. ولم تحكم المحكمة بعد في هذا الادعاء.

بنكل، شريك سابق في مكتب محاماة رباد-مجريزو-بنكل، الذي اندمج مع مكتب شبلات للمحاماة عام 2018، هو محام معروف. على مر السنين كان يمثل عملاء بارزين مثل رجل الأعمال داني دانكنر وشركة حيفا للكيماويات. وحظي بالشهرة

العامة التي تلقاها بسبب تعيينه قبل ست سنوات في منصب الوصي على أصول الملياردير المفلس إليعازر فيشمان، المالك المسيطر السابق لـ "جلوبس."

خبرة بنكل تساعد الفريق

لا يرى الجيش الإسرائيلي أي سبب لخلل في حقيقة أن الشخص الذي يجري المفاوضات نيابة عن إسرائيل يكسب لقمة عيشه في نفس الوقت الذي يمثل فيه حكومة قطر. وفي الواقع، قضية بنكل ليست الوحيدة من نوعها. حوالي اثنين قبل أشهر، نشرت صحيفة TheMarker أن مسؤولًا كبيرًا آخر في الجيش وفي القيادة التي يرأسها اللواء نبسان ألون، هو اللواء (المتقاعد) يوآف (بولي) مردخاي، كانت له أيضًا علاقات تجارية مع قطر، وشارك خلال الحرب في المفاوضات معها.

مردخاي، الذي شغل في السابق منصب منسق اعمال الحكومية في الاراضي المحتلة، وشارك، من بين أمور أخرى، في إدارة العلاقة الحالية مع قطر، دخل على الفور في أعمال تجارية مع الحكومة القطرية بعد انهاء منصبه. أبرمت شركة تدعى نوفارد، وهو أحد مالكيها، صفقة إلكترونية مع حكومة قطر، بل وفازت بعقد أمني كجزء من مباريات كأس العالم لكرة القدم التي تستضيفها قطر في عام 2022. وفي هذه الحالة أيضًا، اعتقد الجيش الإسرائيلي أن المصالح التجارية لم تضع مردخاي في حالة تضارب المصالح.
وقال بنكل ردا على ذلك: "بما أنني في خدمة الاحتياطية النشطة، سيتم نقل ردي من خلال المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي."

وصرح متحدث باسم الجيش الإسرائيلي: "يعمل المحامي بنكل كمستشار احتياطي للفريق في مقر المخابرات لإعادة المختطفين، في ضوء خبرته الفريدة والممتدة لسنوات عديدة في إدارة المفاوضات. عند بدء خدمته، أبلغكم بنكل بذلك وبشفافية تامة بأنه سيمثل العميل المعني كجزء من عمله المدني، ونظراً لطبيعة الاستشارة التي يقدمها، وفي مجمل ملابسات الأمر، وتم التوضيح أنه لا يوجد أي تضارب مصالح في عمله في الإحتياط. إن خبرة بنكل مفيدة جدًا في عمليات إعداد الفريق."

* * *

إسرائيل اليوم: إنجازات ميدانية غير مكتملة وصفقة عسيرة على الهضم

بقلم يوآف ليمور

في منتصف الأسبوع فوجئت «حماس» بدخول الجيش الإسرائيلي مرة أخرى إلى شمال القطاع. فبعد ان اعتقدت بأن هذا القسم من الحرب بات خلفها، كشفت قوات مشاة (لواء الناحل) ومدرعات (لواء 401) في حي صبرا والرمال وفي اطراف الشاطئ أيضا. هذا جزء من المرحلة الثالثة من الحرب الذي يغير فيه الجيش شكل عمله وينتقل من معركة مكثفة بقوات غفيرة، الى معركة اكثر تركيزا ضد أهداف محددة. تتاح هذه المرحلة بعد أن انهك الجيش قبلها ألوية وكتائب حماس، وترك على الأرض قوات اصغر واقل تنظيما، يمكن التصدي لها حتى دون رهن نصف الجيش في صالح كل عملية.

هذه العمليات ستستمر فترات زمنية متغيرة. أحيانا ليلة او يوما، أحيانا بضعة أيام. هذا سيتقرر حسب الهدف – في الغالب البنى التحتية لحماس التي يتطلب الأمر ضربها. يخطط الجيش للعمل في هذه الصيغة في المستقبل المنظور، اشهرا وربما سنين. الدخول، الضرب والخروج. الى أن يقوم في غزة حكم جديد، اكثر نجاعة واقل عداء، وحتى ذلك الحين ستتطلع إسرائيل لأن تبقي لنفسها حرية عمل أمني اقصى مثلما تفعل في الضفة منذ حملة السور الواقي.

هذه العملية المحدودة في شمالي القطاع تجري بالتوازي مع المعركة الأكثر كثافة في الجنوب. يكاد الجيش الإسرائيلي ينهي الضربة للواء مدينة خان يونس بأربع كتائبه. فلوله بقيت فاعلة في مخيم اللاجئين وفي غربي المدينة وفي جنوبها، وان كانت نجاعتها محدودة. الحراك المكثف للمدنيين من المدينة (نحو 150 الفا من سكانها نزحوا من اصل نحو ربع مليون) يشهد على أنهم لا يؤمنون بان حماس قادرة على حمايتهم. الانتقاد الذي اطلقه بعضهم – بوجه مكشوف، في وسائل الاعلام – يدل على ان يأسهم يفوق عندهم خوفهم.

كما ان الجيش الاسرائيلي تباهى هذا الأسبوع بانه قتل مئات من نشطاء حماس واسر مئات آخرين نقلوا الى التحقيق. كما أنه دمر بنى تحتية أرضية عديدة وان كانت القاعدة السارية هنا أيضا هي ليست ما دمر بل ما تبقى. في هذا الجانب ينبغي الاعتراف – الحرب تجري ببطء. ببطء شديد. معظم البنى التحت أرضية لا تزال فاعلة. ونسبة كبيرة من القوة المقاتلة لحماس لم تصب باذى، او أصيبت جزئيا فقط وانتقلت الى «شكل» قتالي آخر، حرب العصابات.

حيال الأهداف الثلاثة المعلنة للحرب – إعادة المخطوفين الى الديار، ضرب قيادة حماس وتدمير بنى القيادة والتحكم فيها – نجح الجيش في تحقيق احدها، الثالث، وحتى هذا بشكل محدود. الهدف الأول، المخطوفون، لا يزال بعيدا؛ مع ان الاتصالات تجري كل الوقت لكن القرارات الصعبة لا تزال امامنا. الصفقة المقترحة ستكون عسيرة على الهضم من حيث عدد السجناء الذين ستحررهم إسرائيل، مدة وقف النار واساسا – حقيقة ان بعدها أيضا سيبقى معظم المخطوفين في غزة، وذلك دون الدخول الى الدوامة السياسية التي ستخلقها الصفقة على خلفية تهديدات وزراء وأحزاب للانسحاب من الائتلاف.

لقد أوضح الجيش الإسرائيلي هذا الأسبوع أيضا بانه سيعرف كيف يوقف القتال اذا ما تطلب منه ذلك وبناء عليه – ان يستأنفه أيضا. كان هذا هو جوابه في تشرين الثاني أيضا حين تحققت الصفقة السابقة لتحرير المخطوفين. في حينه مثلما هو اليوم أيد الجيش الصفقة لعلمه ان لا سبيل فاعلا آخر لضمان عودة المخطوفين احياء الى الديار. في حينه مثلما هو اليوم، أوضح أيضا بانه سيكون لوقف النار – وبالتأكيد اذا كان طويلاً – ستكون أثمان. وأساساً في قدرة الترميم العسكري لحماس وتأجيل المعركة المخططة في رفح.

الهدف الثاني محبط لآمال إسرائيل جدا. فقد اعترف مصدر رفيع المستوى هذا الأسبوع بانه كان مقتنعا في هذا الوقت، بعد أربعة اشهر في الحرب، بان إسرائيل ستصفي اثنين – ثلاثة على الأقل من مسؤولي المنظمة. اما عمليا فهي لم تقتل أيا منهم. السنوار، ضيف ومروان عيسى وبضعة مسؤولين كبار آخرين يواصلون العمل وقيادة المنظمة، حتى وان كان اصعب عليهم بسبب مشاكل الاتصال والسرية – حكمهم بقي غير مضعضع. صحيح أن إسرائيل قتلت عشرات القادة في المستويات

الوسطى من قيادات الكتائب والسرايا لكن الضربة لمن هم اكبر منهم صغيرة جدا وتدل على انه في السباق الذي اداره الطرفان عشية الحرب – حماس كي تعد أماكن اختباء وإسرائيل كي تعثر عليها وتستهدفها كانت يد الأولى هي الأعلى بوضوح.

قيادة حماس سيعثر عليها في النهاية. هذا يمكن ان يحصل اليوم أو بعد شهر او بعد سنة. كونها أحاطت نفسها بالمخطوفين فان القرارات في كيفية العمل سترافقها معضلات أخلاقية وجماهيرية غير بسيطة. القيادة والجمهور سيحتاجان الى أعصاب من حديد. الجمهور اثبت منذ الآن بانه ناضج بما يكفي ليواجه الواقع الصعب الذي فرض عليه. اما القيادة بالمقابل فتواصل الغرق في الشقاق السياسي ومن شأنها ان تفقد الشرعية لقراراتها. كل قرار، من صفقة وحتى عملية ستكلف حياة مخطوفين.

لا يوجد قتال دون مساعدات

في هذا الواقع الصعب كانت هذا الأسبوع نقطة ضوء واحدة: قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي، بعدم اصدار امر احترازي لوقف القتال، وعمليا اعطى لإسرائيل شرعية لمواصلة المعركة. النقاش المبدئي في دعوى جنوب افريقيا الهاذية بالابادة الجماعية في غزة وان كانت لم تحسم قانونيا بعد، لكن إسرائيل حررت لمواصلة طريقها بكل معنى الكلمة حتى وان كانت دعيت لان تحرص اكثر على الشؤون الإنسانية لسكان غزة وعلى لسان منتخبيها.

هاتان المسألتان هامتان لمواصلة الحرب. الأولى لمنح إسرائيل مزيدا من الوقت والشرعية حتى تهزم حماس. الادعاءات والتظاهرات ضد ادخال المساعدات الى غزة مفهومة، لكن بدون مساعدات لن يكون قتال. هذا هو جزء من الصفقة مع الأميركيين وخلاصتها – دقيق ووقود مقابل قذائف وفيتو في الأمم المتحدة. في واشنطن يرون المعطيات – نحو 30 الف فلسطيني قتيل و نحو 65 الف جريح ونحو 1.4 مليون لاجئ يتجمعون الآن أساساً في منطقة رفح – ويطلبون من إسرائيل ان تتخذ الخطوات المناسبة. الحكومة تتفهم وتقر وعلى عادتها تتلعثم حين يصل هذا الى الحاجة لآن تقول للجمهور الإسرائيلي الحقيقة.

ما يقودنا الى المسألة الثانية. كلما مرت الأيام، يحرر الكثير من الوزراء أنفسهم من قيود الحرب والوحدة ويعودون الى السياسة القديمة والسيئة. هذا واضح في كل زاوية، في كل خطاب، في كل زيارة. قلة هم الذين يتسامون ويرون مصلحة الجماعة، المسؤولية الوطنية، الفرصة التي لا تتكرر التي تلقيناها كي ننهض من اللظى اقوى واكثر وحدة لسوء الحظ كثيرون جداً لا يفهمون هذا. يواصلون ملء البركة بالماء ومن شأنهم ان يغرقونا جميعاً فيها.

* * *

إسرائيل اليوم: محور فيلادلفيا.. بين تهديد مصري واضطرار إسرائيلي

بقلم يوآف ليمور

ترجمة: صحيفة القدس العربي

نقلت مصر مؤخراً رسائل حازمة لإسرائيل مفادها أن عبور لاجئين فلسطينيين من غزة إلى سيناء سيعرض اتفاق السلام بين الدولتين للخطر. ونقلت الرسائل في سلسلة من الاتصالات بين محافل رفيعة المستوى في مصر ونظرائهم في إسرائيل، ووصل

مضمونها إلى القيادة السياسية الأمنية في البلاد. أوضحت مصر عدم موافقتها على عبور لاجئين إلى سيناء. وحسب أحد المصادر، كانت الرسالة المصرية بأنه "إذا مر حتى ولو لاجئ فلسطيني واحد، فسيلغى اتفاق السلام".

وقال مصدر آخر إن الرسالة المصرية كانت أرق، وبموجبها فإنه "إذا ما مر حتى ولو لاجئ مصري واحد، فسيعلق اتفاق السلام". وشرح المصدران الرسائل الحازمة التي أطلقتها مصر بخليط من الغضب والقلق؛ غضب نابع من تصريحات وأوراق مواقف مختلفة أوصت بإخراج الفلسطينيين من غزة كحل ممكن لمشكلة القطاع. وزارة الاستخبارات برئاسة الوزيرة غيلا جمليئيل، أوصت بذلك في ورقة رسمية نشرتها، وفي الأسابيع الأخيرة كانت بضعة تصريحات مشابهة لوزراء ونواب على رأسهم وزير المالية سموتريتش الذي كرر الأقوال في عدة مناسبات.

ينبع القلق المصري من عبور مئات آلاف الفلسطينيين في غزة إلى سيناء وبقائهم هناك. ووفقاً المصدر، فإنه لا يمكن لأي دولة أن توافق على استيعاب مثل هذا العدد من اللاجئين الفلسطينيين، وسيصبحون مشكلة مصرية دائمة"، على حد تعبير أحد المصادر. لهذا القلق دافعان أساسيان: الأول، أن يحاول الفلسطينيون ترك غزة على خلفية الوضع الإنساني المتهالك في القطاع. والآخر أن يحاول الفلسطينيون الفرار خوفاً من الحرب.

مسألة محور فيلادلفيا

كما أن هذا هو السبب الذي جعل مصر تبين لإسرائيل معارضتها الشديدة لاتساع القتال نحو رفح وسيطرة إسرائيلية على محور فيلادلفيا. يتركز في منطقة رفح اليوم نحو 1.4 مليون من أصل 2.2 مليون من مواطني القطاع. وتخشى مصر من أن ستؤدي عملية إسرائيلية في المدينة إلى فرار جماعي إلى سيناء. ولما كانت إسرائيل تمنع عودة الفلسطينيين إلى بيوتهم في شمال القطاع، فإنها عملياً لا تترك لهم أي إمكانية غير الفرار جنوباً.

ترى إسرائيل في ذلك مشكلة حقيقية؛ لأن لواء عسكرياً لحماس يعمل في رفح مع أربع كتائب، ولا بد من هزيمتها كجزء من نية فرض الهزيمة على قدراتها العسكرية في القطاع. كما أن السيطرة على محور فيلادلفيا حيوية لقطع التهريب بين سيناء والقطاع. وحسب تقديرات مختلفة، في المنطقة عشرات أنفاق التهريب التي تعمل اليوم أيضاً. وقد استخدمتها حماس لتهريب الناس والبضائع، وأساساً الوسائل القتالية.

إن السيطرة على محور فيلادلفيا ستفرض على الجيش الإسرائيلي بقاء طويلاً إلى أن يتوفر حل دائم لمشكلة التهريب. وثمة حلول ممكنة كهذه: بقاء دائم لإسرائيل في المكان؛ وإقامة عائق تحت أرضي مثل العائق الذي أقيم في حدود إسرائيل – غزة؛ ومرابطة قوة متعددة الجنسيات؛ ومرابطة قوة مصرية معززة. تتطلع إسرائيل إلى دمج عدة حلول بالتوازي، مثل بناء عائق يعزز بعمل مصري أو دولي دائم وربما بكليهما. أما إمكانية بقاء دائم لإسرائيل فهي ضعيفة، لأن العالم سيعتبر ذلك احتلالاً متجدداً للقطاع، وتلزم إسرائيل بجواب لمشاكله. وقد أوضحت إسرائيل بأنها تعتزم فك ارتباطها عن غزة تماما في نهاية الحرب، وليس كما تفعل حين كان معظم البضائع والوقود تدخل إلى غزة من البلاد. وكي لا تتهم بأنها تخنقه، فعليها السماح للغزيين ببوابات دخول وخروج. ولأنه لا ميناء أو مطار في غزة، ولأن المعابر من إسرائيل ستغلق، فلن يتبقى للفلسطينيين إلا معبر رفح لإدخال وإخراج البضائع والأشخاص.

المصلحة في هزيمة حماس

كل هذه الخطوات تستوجب تنسيقاً وثيقاً بين إسرائيل ومصر. تجري اتصالات بين الطرفين منذ بداية الحرب، وتتواصل رغم غضب القاهرة على حكومة إسرائيل. كما يقوم المصريون بدور فاعل في الاتصالات لصفقة المخطوفين.

للحكم في مصر عطف قليل على حماس كجزء من سياستها حيال حركة الإخوان المسلمين. ومع ذلك، تقيم علاقات متفرعة مع حماس كجزء من جهودها لتوسيع نفوذها، لكن أيضاً كبوليصة تأمين ضد تسلل نشاط حماس إلى أراضيها.

وقدرت محافل مختلفة في إسرائيل بأن لمصر مصلحة واضحة في هزيمة إسرائيل حماس؛ لتعزيز الجهات المعتدلة في المنطقة في وجه المحور المتطرف بقيادة إيران. وعلى حد قولهم، على إسرائيل العمل في القاهرة لتبديد مخاوف مصر بأن تمس الحرب في غزة بالمصالح المصرية، وعلى رأسها إمكانية عبور لاجئين فلسطينيين إلى سيناء.

* * *

هآرتس: هآرتس: لماذا تحاول حماس إظهار سيطرة عسكرية ومدنية شمالي القطاع؟

بقلم جاكي خوري

تتزايد في الأيام الأخيرة تقارير حول استئناف المعارك في مدينة غزة وشمالي القطاع، ما يدل على أن حماس وفصائل أخرى قد استأنفت قدرة على التحرك في هذه المناطق وإدارة عمليات إطلاق نار أمام قوات الجيش الإسرائيلي التي ما زالت تنتشر في المنطقة، وإلحاق خسائر وأضرار بها. حسب أقوال السكان في القطاع، فإن تبادل إطلاق النار ومحاولة المس بالآليات المدرعة تجري كحرب عصابات تماماً – معارك شوارع بدون خطة منظمة ظاهرة للعيان. "أشخاص بملابس مدنية ومسلحون بصواريخ آر.بي.جي يطلقونها نحو أي هدف عسكري متحرك في المنطقة ويستخدمون الأنفاق والفتحات"، قال للصحيفة أحد سكان غزة الذي ما زال يقيم في المدينة في أحد مراكز الإيواء. "هؤلاء الأشخاص ليسوا بحاجة إلى تعليمات من غرفة قيادة، ولا ينتظرون إمداداً لوجستياً. نظرية القتال هي ضرب كل ما هو إسرائيلي ويتحرك في الفضاء".

في وقت يتحدث فيه الجميع عن إطار لوقف إطلاق النار، ثمة شعور بأن حماس تحاول زيادة المعارك في مدينة غزة وشمالي القطاع، وهي مناطق تدعي إسرائيل بأنها حققت السيطرة عليها، في محاولة لبث القدرة التنظيمية والعملياتية التي تم الحفاظ عليها حتى بعد أربعة أشهر من القتال، ولتخفف الضغط على جنوب القطاع بقدر الإمكان.

رغم محاولة إثبات السيطرة من خلال القتال، ثمة سؤال يطرحه سكان القطاع، النازحون والمهجرون: ما مدى سيطرة حماس على المجال المدني والإداري، وإلى أي درجة تم خلق فراغ كامل في الحكم في القطاع؟ مؤخراً، اهتمت حماس بنشر أفلام يظهر فيها رجالها وهم يعتقلون مشبوهين بالسطو والنهب للبيوت التي بقيت فارغة في شمال القطاع.

هدف حماس هو عرض صورة، حتى لو جزئية، بأن لديها قدرة على مواصلة السيطرة، بما في ذلك حضور الشرطة لمرافقة نشاطات الإغاثة والنشاطات الإنسانية الخاضعة لها.

حسب موظف في جهاز حماس للإغاثة المدنية، فإن قدرة المنظمة تضررت بشكل كبير، لكن هذا لا يعني أن دورها انتهى.

"نحاول التنظيم حتى في الظروف الصعبة، على الأرض رجال شرطة ورجال أمن داخلي، لكن ليس بشكل بارز ومكشوف. أي

شخص من حماس يعتبر هدفاً لإسرائيل، بما في ذلك سيارات الشرطة أو الأشخاص الذين يرتدون الزي الأزرق. لذا، فإن الحضور مدني بالأساس"، قال الموظف. "لا توجد مهمات شرطية مهمة الآن في القطاع، ومعظم السكان يظهرون المسؤولية بحيث لا يمكن التحدث عن ظواهر واسعة للسطو والسرقة من البيوت المتروكة. الأساس الآن هو توفير الطعام واحتياجات أساسية للسكان وتشغيل الأجهزة والبنى التحتية المدنية التي تهتم بتوزيع هذه الأمور بشكل عادل بقدر الإمكان".

ويوضح سكان القطاع بأن وجود الشرطة يتغير من مكان إلى آخر، لأن الهدف الرئيسي هو الرقابة على رفع الأسعار ومنع عمليات سرقة المساعدات الداخلة إلى القطاع. من يسرقون المعدات ليسوا المحتاجين والجائعين. "الخوف من الزعران وتجار الحرب الذين يسرقون من أجل البيع، الأمر الذي نحاربه"، قال شخص في الجهاز المدني.

إن الاعتقال الذي تم توثيقه ونشره هدف إلى نقل رسالة بأن رجال حماس يحافظون على النظام على الأرض، رغم أن ظاهرة السرقة لم تبدأ في الأسابيع الأخيرة، بل منذ بداية الحرب. نشرت إسرائيل صوراً لرجال حماس، لكن هناك أشخاصاً هاجموا رجال الأمن ورجال الشرطة كما يبدو. "رغم محاولات إظهار السيطرة، فإننا بعيدون عن ذلك. الأمر الأبرز إعلامياً هو السرقة من البيوت أو من شاحنات المساعدات. ولكن هل فكر أحد بقضية الرقابة على الأسعار أو توزيع المساعدات أو كمية الوقود التي يتمكن التجار من تهريبها وبيعها في القطاع؟"، قال ناشط حقوقي يعيش في جنوب القطاع. وحسب قوله، فإن المهمة الأساسية الآن كبح جماح التهريب ورفع الأسعار ومنع الانهيار الكامل لمنظومة المساعدات.

إلى جانب ذلك، يقول أهالي القطاع إن السيطرة الأمنية والمدنية تتغير من مكان إلى آخر؛ ففي رفح ودير البلح ما زال فيهما حضور أمني ومدني بينما الأمر مختلف في الأماكن الأخرى، بل محدود ومرتبط بحجم المعارك والقتال. ولكن محاولة حماس إظهار الحضور الشرطي ولو رمزياً، في مدينة غزة وعدة أماكن في الشمال، بما في ذلك جباليا، هو بالأساس دعاية موجهة للساحة الفلسطينية والعربية. تصمم حماس أن تظهر بأنها تملك قدرة على الإدارة، ولتثبت بأن لها حضوراً في كامل القطاع، حتى في شماله، رغم تصريحات إسرائيل عن انهيار حماس وبعد أربعة أشهر من الحرب.

* * *

هآرتس: البنغفيرية و"المعقولية" و7 أكتوبر.. هكذا فقد نتنياهو السيطرة على مقود القيادة

بقلم يحيعام فايس

في 21 تشرين الأول، بعد أسبوعين على بدء حرب المذبحة، تم الاحتفال بعيد ميلاد نتنياهو الـ74. في أيار 1996 عندما تم انتخاب للمرة الأولى لرئاسة الحكومة في إسرائيل، كان عمره في حينه 47 سنة. نجح نتنياهو في ذلك رغم مناخ عام ساد بعد قتل رئيس الحكومة إسحق رابين، ورغم معارضة شديدة في أوساط أمراء الليكود. الأمراء، لا سيما دان مريدون وبني بيغن، اللذين انضما لحكومته الأولى وقدما استقالتهما بعد فترة قصيرة جداً وأغلقا الباب، وتعامل معه رئيس بلدية القدس إيهود أولمرت ورئيس بلدية تل أبيب – يافا وروني ميلو، باحتقار واشمئزاز، وفعلا كل شيء للمس به. ولكن نتنياهو نجح في اجتيازهم ووصل إلى رئاسة الليكود وإلى مكتب رئيس الحكومة. رأي في وصوله إلى القمة -رغم أن والده لم يشغل منصباً رئيسياً في حركة "حيروت" ولم يكن بروفيسور في الجامعة العبرية، نقطة مهمة، ونوعاً من الانتقام العائلي.

منذ ذلك الحين، ونتنياهو يشغل منصباً رئيسياً في حياتنا، بالخير والشر. الاستراتيجية الرئيسية التي مكنته من الاستمرار في

المنصب لفترة طويلة هي اتخاذ القرارات ليس حسب مصالح الدولة أو حسب مواقفه الشخصية. كان هدفه واحداً ووحيداً، وهو التمسك بالحكم. أبرز مثال على ذلك هو قرار دفع أي ثمن، حتى الأعلى، من أجل إطلاق سراح جلعاد شاليط. كان هذا القرار مختلفاً كلياً عن قرار إيهود أولمرت الذي كان سلفه في منصب رئيس الحكومة. ورغم أن أولمرت أدرك ألم أفيفا ونوعم شاليط، والدي جلعاد، لكنه لم يكن مستعداً لدفع ثمن إطلاق سراحه.

حتى اليوم يدعي أولمرت بأن إطلاق سراح أكثر من ألف مخرب، من بينهم مشاركون في عمليات قتل وفظائع، تسبب بضرر كبير لأمن الدولة. كان نتنياهو على استعداد لاتخاذ هذه الخطوة رغم معارضته الدائمة لخطوات "داعمة للإرهاب" ورفع هذه الراية منذ أن بدأ في شق طريقه السياسية.

كان نتنياهو مستعداً لدفع ثمن باهظ لهدف واضح، وهو المس بالاحتجاج ضد غلاء المعيشة، "احتجاج الكوتج" في صيف 2011، والقضاء عليه. عشرات الآلاف شاركوا في المظاهرات وفي خيام الاحتجاج في مركز تل أبيب. ورأى في خطوات الاحتجاج هذه تهديداً حقيقياً، على الحكومة وعليه شخصياً. الصفقة مع حماس، وإطلاق سراح 1027 سجيناً فلسطينياً مقابل جلعاد شاليط، يمكن اعتبارها عملية كان هدفها الرئيسي شخصياً – سياسياً – تعزيز أسس حكمه. كل ذلك خلافاً لمبادئ رسمية – أمنية، وحتى خلافاً لنهجه العلني. يدور الحديث عن خطوة تهكمية لا أساس لها، منحت نتنياهو بضع سنوات من الحكم، من بينها سنوات بلفور السعيدة (بالنسبة لكل أبناء عائلته).

دوافع نتنياهو لتشكيل الحكومة الحالية تشبه بدرجة كبيرة دوافعه في كل ما يتعلق بصفقة شاليط: ضد مبادئ أساسية رسمية، من أجل الحصول على ملذات الحكم، لكنه نجح بشكل أقل هذه المرة. لا يستطيع نتنياهو الآن السيطرة على كل النقاط التي وفرتها له عجلة القيادة لسنوات كثيرة. ثلاثة أحداث هزت وضعه: الأول تشكيلة الحكومة؛ فهي للمرة الأولى في تاريخ الدولة تستند إلى أحزاب اليمين العنصري التي لم تكن شرعية قط، ورؤساء هذه الأحزاب، مثل سموتريتش وبن غفير، باتوا وزراء مهمين فيها، ويملك هذان الاثنان قوة كبيرة لتوجيه قرارات الحكومة. يمكن القول إن نتنياهو لم يعد صاحب البيت، بل نوع من الدمية. بجلوس بن غفير على كرسي الأمن الوطني، صار يدير شرطة إسرائيل وكأنها ضيعته الشخصية، بالأساس الحزبية. هدفه تحطيم قواعد اللعب في الشرطة للعمل حسب رغبته، وسيفعل كل ما في استطاعته لتحقيق هذا الحلم المخيف. يدرك نتنياهو معنى خطواته، لكنه يفضل الصمت والتجاهل بسبب قدرة بن غفير على حل الحكومة. نتنياهو لا يخاف من يئير لبيد، لكنه خاف ويخاف من "فتى التلال" بن غفير.

الحدث الثاني الذي ضعضع وضع نتنياهو كان في 24 تموز 2023، اليوم الذي صادقت فيه الكنيست بشكل نهائي بأغلبية، 64: صفر، على القانون الذي ألغى ذريعة المعقولة، وامتنع ممثلو المعارضة عن التصويت. قبل التصويت، طلب رئيس الأركان هرتسي هليفي التحدث مع نتنياهو ليوضح له مدى المس بالأمن بشكل عام، وبالعلاقات الحساسة بين جنود الاحتياط والجيش النظامي بشكل خاص. لم يوافق نتنياهو على طلبه، ولم تجر المحادثات بينهما إلا بعد التصويت الدراماتيكي في الكنيست. فضل رئيس الحكومة مرة أخرى الاعتبارات الشخصية والحزبية على الاعتبارات الرسمية. يدور الحديث عن حضيض وصل إليه رئيس الحكومة وقائد الجيش في تاريخ الدولة.

الحدث الثالث هو كارثة 7 أكتوبر. منذ ذلك الحين ونتنياهو يعمل كل ما في استطاعته للتملص من الحقيقة البسيطة، وهي

أنه المسؤول الأعلى والرئيسي عن العملية التي كانت بدايتها تشكيل الحكومة الحالية ونهايتها الكارثة الفظيعة. كل من له رؤية تاريخية قليلة سيقول إن نتنياهو مرتبط جداً وحتى بشكل كامل مع هذه الكارثة.

* * *

هآرتس: في "إسرائيل الكهانية": نتنياهو وبن غفير.. علاقة استغلال متبادلة

لم يعد تفشي الكهانية في إسرائيل سراً، فوجه إسرائيل الكهاني انتشر هذا الأسبوع على صفحات "وول ستريت جورنال"، التي نشرت عن وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، وفيها مقابلة معه.

استخدم بن غفير المنصة المحترمة التي أعطيت له كي يهدد رئيس الوزراء نتنياهو. "نتنياهو في مفترق طرق. عليه تحديد الاتجاه الذي يسير فيه"، قال وحذر، هو نفسه كفيل بمعارضة أي صفقة تؤدي لتحرير آلاف المخربين لإنهاء الحرب في قطاع غزة.

ضرب بن غفير بذلك مثلاً عن علاقات الاستغلال المتبادلة التي يستخدمها هو ونتنياهو لأغراض البقاء السياسي. الأول يركب على انعدام البديل السياسي، والآخر يستخدمه لأغراض التوازن حيال الضغوط السياسية التي تمارس على دولة إسرائيل من دون بن غفير سيفقد نتنياهو حكومته، ولا أحد في الساحة السياسية داخل إسرائيل يصدق كلمة واحدة تخرج من فم نتنياهو. لكن بالمقابل، بفضل بن غفير، يمكن لنتنياهو مواصلة سياسة "يداي مكبلتان" أمام المطالب الأمريكية لتحقيق حل الدولتين، وبشكل عام حيال مداولات "اليوم التالي".

غير أن بن غفير لم يكتفِ باستعراض العضلات الإسرائيلية الداخلية، وقرر تحدي الرئيس الأمريكي جو بايدن ويتزلف لدونالد ترامب؛ أغلب الظن على أمل فوز ترامب في انتخابات الرئاسة الأمريكية المقبلة وإيماناً بإعطاء إسرائيل ضوءاً أخضر لتحقيق خطة الترحيل الإجرامية خاصته وخاصة رفاقه في اليهودية المتطرفة.

قال بن غفير: "بدلاً من أن يعطينا بايدن إسناداً كاملاً، ينشغل بإعطاء مساعدات إنسانية ووقود لغزة، تذهب لحماس. لو كان دونالد ترامب في الحكم لكان السلوك الأمريكي مغايراً تماماً".

أقواله هذه تعرض العلاقات مع الولايات المتحدة للخطر. لو كان هناك رئيس وزراء يضع مصلحة الدولة على رأس اهتمامه، لطرد الوزير ورفاقه في خطط الترحيل والضم، من حكومته. بل لو كان هناك رئيس وزراء توجهه مصالح دولته، ما كان ليعين شخصاً كهذا وزيراً أو يقيم معه أي شراكة سياسية.

ومع أن نتنياهو نجح في إصدار رد فعل، لا يقول شيئاً ولا يتعهد بشيء، وحتى اسم بن غفير لم يشر إليه خشية أن يثير عليه القاعدة لا سمح الله. بن غفير ونتنياهو، كل منهما على حدة، وكلاهما معاً خطر على مستقبل دولة إسرائيل. إن مجتمعاً محباً للحياة ينبغي له أن يطالب بإبعادهما عن الميدان السياسي. إذا ما بقيا في الحكم، فستدهور دولة إسرائيل وتتحطم ومكانتها.

* * *

نظرة عليا : الأتراك و"متلازمة سيفر".. من 1920 حتى تصريحات أردوغان بشأن الحرب في غزة

بقلم رامي دانييل وغاليا لندنشتراوس

معاهدة سيفر التي وقعتها الإمبراطورية العثمانية والتحالف المنتصر في الحرب العالمية الأولى، في العام 1920، اعتبرت في الوعي العام في تركيا إهانة كبيرة، ذات تأثير مستمر على سياسة تركيا الخارجية. ورغم أن "عار سيفر" محي عقب اتفاق لوزان في العام 1923، الذي عدل وحل محل معاهدة سيفر، فقد تولد في تركيا ما يسميه الباحثون "متلازمة سيفر" المتعلقة بخوف تركيا من نوايا قوى أجنبية للمس بها، من خلال استغلال جهات في الدولة أو في مناطق تضر بها.

جذور "متلازمة سيفر"

معاهدة سيفر التي وقعت في 1920 بين الإمبراطورية العثمانية وتحالف دول الاتفاق في الحرب العالمية الأولى، كانت ضربة قاسية للأتراك، رغم أن الحركة الوطنية في تركيا نجحت في إلغائها بعد ثلاث سنوات تقريباً بالانتصار على الأرض والتوقيع على اتفاق جديد، لكن تأثير ذكرى معاهدة سيفر على العقلية التركية خلال القرن العشرين وحتى الآن، تأثير كبير. ثمة تأثيرات كثيرة لمتلازمة سيفر، في سياسة تركيا الداخلية وسياستها الخارجية، وضمن ذلك العلاقات بين تركيا وإسرائيل.

من العوامل الرئيسية لمعاهدة سيفر، قرار العثمانيين في 1914 بالمحاربة إلى جانب ألمانيا والنمسا – هنغاريا. أثناء الحرب، نجح الجيش العثماني في صد البريطانيين والفرنسيين في الدردنيل، واستغلال الثورة البلشفية لصالحه في القوقاز. ولكنه مني في ساحات أخرى بهزائم قاسية، لا سيما في الشرق الأوسط، أدت إلى انهيار المنظومة العسكرية والسياسية للإمبراطورية.

اتفاق وقف إطلاق النار الذي وقع بين ممثلي الإمبراطورية والمنتصرين في الحرب في العام 1918 عكس هذا الواقع وتداعيات قرار الإمبراطورية عقد تحالف مع الجانب المهزوم في الحرب. وضمن أمور أخرى، أوجد ظروفاً لاحتلال أجزاء من الإمبراطورية العثمانية من قبل البريطانيين والفرنسيين واليونانيين.

عكست معاهدة سيفر أيضاً علاقات القوى السلبية من ناحية العثمانيين، كانت شروطها قاسية للإمبراطورية. فقد حصلت فرنسا وبريطانيا على الولايات العربية التي كانت جزءاً من الإمبراطورية. ونصت المعاهدة على إقامة دولة كبيرة للأرمن ومنطقة مستقلة ذاتياً للأكراد شرقي الأناضول وغربيه. في الشرق، حصلت اليونان على مناطق في الجزء الأوروبي التركي وفي الشاطئ الغربي، حول مدينة سميرنا (أزمير الآن). وفي المناطق الأخرى، التي كان متوقعاً تطبيق صيغة مصغرة للإمبراطورية العثمانية فيها، فإن الحكم العثماني كان محدوداً. مثلاً، المضائق بين البحرين الأسود والمتوسط اعتبرت منطقة دولية منزوعة السلاح، وحصلت فرنسا وبريطانيا وإيطاليا على مناطق نفوذ واسعة في الأناضول.

معاهدة سيفر لم تؤثر على الوضع على الأرض بشكل كبير. من جهة، بدأ فوراً احتلال أجزاء من تركيا على يد قوات أجنبية بعد وقف إطلاق النار، وأكدت معاهدة سيفر الواقع الفعلي في وثيقة دولية. من جهة أخرى، الحكومة العثمانية التي وقعت على هذه المعاهدة، كانت لها صلاحيات محدودة، وصعد أمامها بعد غزو جيوش أجنبية للأراضي العثمانية حركة وطنية قادها مصطفى كمال. وهي حركة طرحت نفسها باعتبارها القوة السياسية التركية الحصرية، ورفضت الاعتراف بشرعية سيفر. بعد عدة انتصارات ضد الجيوش المحتلة في تركيا، ألغت الحكومة التركية الوطنية معاهدة سيفر على الأرض ووقعت في العام 1923 على اتفاق عدل، واستبدال معاهدة سيفر، ورسم معظم الحدود التركية كما هي الآن – اتفاق لوزان.

منذ السنوات الأولى للجمهورية التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، شكلت معاهدة سيفر في الرواية الرسمية في تركيا نقطة الحضيض التي وصلت إليها الإمبراطورية العثمانية، والحاجة إلى الصمود التركي القوي أمام نوايا الدول الإمبريالية ضدها. مع مرور السنين، فإن ما سمي "متلازمة سيفر" تبلور مع خصائص أدق. "متلازمة سيفر" خوف قائم لدى القيادة وفي

الساحة السياسية بتركيا من تعاون الدول الغربية العظمى مع لاعبين إقليميين، داخل تركيا وخارجها، للقضاء على دولة تركيا.

الحرب الباردة وسنوات التسعينيات

إن ربط القضايا الداخلية والخارجية من خلال متلازمة سيفر، زاد من تشدد مواقف النخب في تركيا تجاه الأعداء الداخليين، الإسلام السياسي أو الأقليات العرقية، التي عرضت بأنها متعاونة مع القوى الأجنبية وتطمح إلى الإضرار بتركيا. أما من حيث السياسة الخارجية، فقد تم التعبير عن متلازمة سيفر بقضايا مختلفة بعد الحرب العالمية الثانية: النزاع في قبرص بين الأكثرية اليونانية والأقلية التركية، الذي أصبح القضية الأهم والأكثر إثارة للمشاعر في سياسة تركيا الخارجية، هو نزاع تم تفسيره بوجود تحالفات ضد أنقرة. والنشاطات الأمريكية في هذا السياق أظهرت تخوفات تقليدية لدى تركيا. في العام 1964، عندما عانت الأقلية التركية من هجمات الطائفة اليونانية في جزيرة قبرص وأنقرة، فحصت غزو قبرص، وأرسل الرئيس الأمريكي لندون جونسون، لرئيس الحكومة التركية رسالة تهديد منع خطط تركيا. بعد عقد، عندما غزت تركيا شمالي قبرص، الأمر الذي اعتبرته "عملية سلام"، فرضت واشنطن على أنقرة حظر تزويدها بالسلاح. السلوك الأمريكي في موضوع قبرص أقنع الرأي العام في تركيا بأن الإدارة الأمريكية تؤيد أعداء تركيا شرقي البحر المتوسط. وأزمة إيميا (كارداك) في بحر إيجة في 1996 ومعارضة تركيا لشراء منظومة صواريخ "اس 300" الروسية من قبل قبرص في الأزمة في 1997 – 1998 أوضحت من ناحية أنقرة أن العلاقة مع اليونان واليونانيين في قبرص متوترة، بل وقد تسيء قوات أجنبية استخدامها ضد تركيا.

متلازمة سيفر أثرت على رد تركيا حول موقف الغرب في قضية إرهاب الأرمن، والأكثر من ذلك حول إرهاب الأكراد. في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات في القرن الماضي، ضربت منظمات أرمنية إرهابية أهدافاً لتركيا، بخاصة دبلوماسيون أتراك في أرجاء العالم، وطالبت بأن تعترف أنقرة بإبادة الشعب الأرمني، انتقاماً لذلك. الحكومة، والرأي العام في تركيا، التي شعرت في حينه أنها تتعرض للهجوم، ردت بسلبية على حقيقة أن حكومات كثيرة في الغرب قررت الاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن. وقد أثبت هذا التوقيت لجهات سياسية كثيرة في تركيا وجود علاقة بين الحركات الإرهابية والحكومات الأجنبية بهدف المس بشرعية الدولة التركية.

شبيهاً بذلك، الدعم الذي حصلت عليه الحركة السرية الكردية، بي.كي.كي، سواء من نظام الأسد الأب في التسعينيات الذي سمح للمخربين الأكراد بالحصول على ملجأ لهم في سوريا، أو من جانب حركات سياسية كثيرة في أوروبا التي اعتبرت الـ بي.كي.كي حركة تحرر، اعتبرته تركيا إثباتاً على وجود تعاون خطير بين أعداء تركيا في فترة جبى فيها النزاع مع إرهاب الأكراد ثمناً باهظاً من المجتمع التركي. إضافة إلى ذلك، فإن اختباء رئيس بي.كي.كي ضمن أماكن أخرى، في منزل السفير اليوناني في كينيا قبل اعتقاله على يد سلطات الأمن التركية، رآها الأتراك علامة أخرى على محاولة المس بسلامة تركيا الجغرافية. هذه الحالات شكلت ذخراً أيضاً للمعارضين لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، التي شكلت موضوعاً رئيسياً في الحوار السياسي في تسعينيات القرن الماضي. المعارضون الذين كانوا في طرفي الطيف السياسي في أنقرة، عرضوا انضمام تركيا للاتحاد كجزء من خطة شاملة لإضعافها.

حرب الخليج الأولى وحرب الخليج الثانية اعتبرتا عوامل للمس بتركيا، التي لم تجدها أنقرة رداً كافياً من جانب شركائها في

حلف الناتو. هذه الحروب تسببت بخسائر اقتصادية لتركيا، وخلقت بنية أساسية لاستقلال ذاتي للأكراد في شمال العراق. ورغم أن تركيا طورت علاقات عمل وثيقة مع الحكم الذاتي الكردي في شمال العراق مع مرور السنين، وبالذات مع الحزب الديمقراطي الكردي (كي.دي.بي)، لكن ما زال هناك تخوف من نوايا الاستقلال لهذا الكيان التي ستعرض تركيا للخطر. في جميع هذه القضايا، شكلت "متلازمة سيفر" العامل المؤسس في رد تركيا. وذكر زعماء أكراد طوال سنين معاهدة سيفر من أجل إدانة دول أو منظمات عُرضت كجهات تضر بمصالح تركيا، ومن أجل مهاجمة أعداء في الداخل، الأمر الذي استخدم أيضاً كطريقة لتجنيد الدعم في الرأي العام التركي، الذي ما زالت فيه ذكرى سيفر حية. في حالة الأكراد والأرمن، فإن الكثير من المحللين في تركيا مدوا خطاً مباشراً بين الوضع في الثمانينيات والتسعينيات وبين الخطط القائمة في معاهدة سيفر الأصلية ومع الاتهامات ضد الغرب بمحاولته الدفع قدماً بـ"سيفر جديد".

عهد أردوغان

بعد تولي رجب طيب أردوغان منصب رئيس الحكومة في 2003 برز تغير معين، كان يمكن تفسيره كجزء من رغبة أردوغان في وضع نفسه ضد نخبة كمال أتاتورك التقليدية، بما في ذلك الجيش، الذي كانت فيه "متلازمة سيفر" عاملاً مؤثراً جداً. نفذت تركيا عدة إصلاحات ليبرالية في محاولة للقبول بها كعضوة في الاتحاد الأوروبي، وبدأ أردوغان بعملية سلام مع الأكراد في تركيا وحتى مع الأرمن.

ولكن هذه المحاولة حصلت على ضربات شديدة حتى في المراحل الأولى؛ فحادثة تغطية رؤوس الجنود الأتراك الذين كانوا في مهمة خاصة شمالي العراق في تموز 2003 على يد جنود أمريكيين، سجلت في وعي الجمهور التركي كإهانة، وجدت تعبيرها لاحقاً في الثقافة الشعبية. وثمة ضربة أخرى، وهي المصادقة على خطة "أمان" لإعادة الوحدة في قبرص في 2004 من خلال استفتاء شعبي بالجزء اليوناني لقبرص (مقابل الجزء التركي الذي صوت مع) وقبول جمهورية قبرص كعضوة في الاتحاد الأوروبي رغم أن النزاع على مصير الجزيرة لم يُحل بعد. إلى جانب قضية قبرص، كان في الاتحاد الأوروبي معارضة شديدة لقبول تركيا في هذه المنظمة، وصرح زعماء بارزون مثل المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسي نيقولا ساركوزي، في صالح "شراكة خاصة" لتركيا مع الاتحاد الأوروبي، ولكنها شراكة لا تشكل العضوية الكاملة. الحرب في العراق والهزة العربية التي بدأت في 2011 أضافت عوامل توتر للعلاقات بين تركيا والولايات المتحدة، وجهود الوساطة التي قادها أردوغان أمام الأكراد وصلت إلى طريق مسدود.

إسرائيل ومتلازمة سيفر

على خلفية مكانتها في الشرق الأوسط وعلاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة إلى جانب نظريات المؤامرة حول تأثير سري لليهود، فقد وجد ذلك صداه أيضاً في تركيا، واحتمالية ملاءمة "متلازمة سيفر" مع تعامل تركيا مع دولة إسرائيل، كانت دائماً مرتفعة. لذا، رأت إسرائيل أن التحدي الاستراتيجي هو تجنب وضعها في مجموعة اللاعبين التي تظهر فيها البارانويا التركية. حاولت إسرائيل في تاريخ العلاقات بين إسرائيل وتركيا، أن تعرض نفسها أنها الدولة الأكثر صداقة لتركيا في المنطقة، وبالتالي استغلال متلازمة سيفر لصالحها.

لكن ثمة عوامل في متلازمة سيفر تؤثر سلباً على العلاقات بين تركيا وإسرائيل، وبدأ الشعور بهذا في العقدين الأخيرين. خلال حرب "السيوف الحديدية" [طوفان الأقصى]، كان من بين الانتقادات التي أسمعت بخصوص سلوك إسرائيل في

الحرب، أن تحدث أردوغان عن نوايا إسرائيل التوسعية. وحتى إن جهات أخرى في تركيا قالت إن إسرائيل تطمح إلى احتلال أجزاء من تركيا.

يمكن فهم هذا الانتقاد على أساس متلازمة سيفر، لكن الأحداث في المنطقة لا ينظر إليها على أنها أحداث صدفية، بل أيضاً وكأنها موجهة ضد تركيا. ورغم دعم أمريكا لإسرائيل وإرسال حاملات الطائرات إلى المنطقة أثناء الحرب في قطاع غزة، لم ينظر إليها كعامل ردع، بل كمشجع على الاستفزاز أمام روسيا وإيران، وأنها ستضر بتركيا وتمكن إسرائيل من القيام بكل ما تشاء في قطاع.

* * *

يديعوت أحرونوت: الجيش الإسرائيلي: وصلنا إلى المركز الذي أعدت فيه حماس عملية 7 أكتوبر

بقلم يوسي يهوشع

ما يحصل في الأيام الأخيرة حول المفاوضات لتحرير المخطوفين والمخطوفات، تجاوز منذ زمن بعيد حدود المنطق السليم. تقارير مشكوك في مصداقيتها عن رد حماس على المخطط للاتفاق تجر ساعات فوق ساعات من المداولات في الاستوديوهات وتتسبب للدولة بانتظار موقف حماس: تارة تكون هذه 24 ساعة، وتارة أخرى 48 ساعة. تارة في السابعة مساء، وعندها بعد ربع ساعة مجهولة. وكل هذا دون وضوح ما إذا كانت القيادة الإسرائيلية قادرة على تمرير اتفاق، لأن الكثيرين في الحكومة ينفرون منه.

النتيجة أن يحيى السنوار من مكان اختبائه في أحد الأنفاق، أخذ الصدارة مرة أخرى، ويواصل تمزيق أعصاب المجتمع الإسرائيلي، رغم أن وضعه أصعب بكثير مما يبث إلى الخارج: في خانيونس؛ أي من معقل حماس حتى وقت أخير مضى، يوشك على أن يفقد لواءه المركزي في غضون أسبوع في أقصى الأحوال.

يقول جهاز الأمن إنه لا سبب يدعونا للتحرك من هناك أو حتى جلب رأس زعيم حماس في القطاع. كلما تقدم الجيش الإسرائيلي تحسنت الصورة الاستخبارية، بفضل التحقيق مع الأسرى والقتال في الأنفاق. هذا لا يعني أننا سنصل إلى السنوار صباح غد؛ فهو ذكي بما يكفي ليتحرك مع مخطوفين حوله، لكن بخلاف التفاؤل وحتى الاعتداد الذي يبثه إلى الخارج، فقد كانت له حتى الآن أيام أجمل.

يطلب الجيش و "الشاباك" من الجمهور، كما اعتدنا في الأشهر الأربعة الأخيرة، الصبر و"التفكير بتعابير السور الواقي"، بمعنى الفهم بأن مرحلة تعميق الإنجاز، حتى الانكسار، إنما تأتي بعد الضغط الأولي. ولكن لم في "السور الواقي" مئات المخطوفين وآلاف النازحين من بيوتهم، ولا أزمة داخلية خطيرة، ولا حكومة تضم أعضاء متطرفين يحرصون على إضاعة كل ما تبقى من ائتمان دولي. وعليه، فإذا ما واجهنا وضعية في مجال مختلف تماماً فثمة حاجة لضربة تسمح لإسرائيل بأن تفاجئ. مثلاً: تقليص المساعدات الإنسانية لحشر القطاع، ثم حمل الأسرة الدولية على الدفع باتجاه الصفقة.

وهناك عمل فعلي يكمن في مشكلة رفح، حيث نشأت إمبراطورية تهريب حماس التي تسيطر على المنطقة بواسطة أربع كتائب. يمكن للجيش الإسرائيلي أن يهزمها: وإن كان التحدي مركباً بسبب حشر السكان هناك، البالغ عددهم حتى الآن 1.4 مليون شخص، لكن عملية تحريك مرتبة ربما تخلق ظروفاً لمناورة في المنطقة. ستكون هذه بحكم الأمر الواقع هزيمة الذراع

العسكرية لحماس حتى بدون تصفية القيادة. وقال مسؤولون كبار في الجهاز إنهم متفائلون أكثر للنتيجة النهائية المرغوب فيها – تقويض ذراع حماس العسكرية. هؤلاء المسؤولون لا يفكرون بتعابير تصفية آخر وسيلة إطلاق، بل في كل ما يتعلق بالبنى التحتية الهامة تحت الأرض وكذا المستوى القيادي بالتأكيد. في خانيونس، مثلاً، بدأ الفريق القتالي في المظليين في الأيام الأخيرة يعمق عمله في حي العمل غربي المدينة، معقل إرهاب.
اجتاح المقاتلون خزانات ومكاتب صرافي المنظمة، وعثروا على أكثر من ثلاثة ملايين شواكل كانت تمول الإرهاب. كما عثر على وثائق استخبارية، ووسائل قتالية كثيرة، وفوهات تحت أرضية، ومواقع رصد ومصانع لإنتاج الوسائل القتالية. المخربون الذين أوشكوا على إطلاق النار عليهم وزرع العبوات، صفتهم نار القناصة بمساعدة قذائف الهاون ومسيرات سلاح الجو.
بالتوازي، دمر مقاتلو "جفعاتي" قاعدة "القادسية" حيث عثر على مكتب يستخدمه شقيق السنوار، وكان مركزاً في الإعداد لـ 7 أكتوبر. كانت في المكان مكاتب أخرى لمسؤولين كبار، لكن أكثر ما أثار الاهتمام هي ماكينات إنتاج ألمانية حديثة لإنتاج السلاح أدخلت من سيناء بعد تفكيكها وإعادة تركيبها.

* * *

الدفاع العام: أوضاع مزرية وظروف غير إنسانية بالسجون الإسرائيلية بعد الحرب

ترجمة: موقع عرب 48

يقبع آلاف المعتقلين في السجون الإسرائيلية في ظروف غير إنسانية، التي تفاقمت في أعقاب الحرب على غزة، منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر الماضي، حيث أضيف قرابة 3400 أسيرا اعتقلوا في قطاع غزة والضفة الغربية، وفق تقرير نشرته وحدة الدفاع العام في وزارة القضاء الإسرائيلية، اليوم الثلاثاء. ويستند التقرير إلى زيارات محامي الدفاع العام، في كانون الأول/ديسمبر الفائت، إلى سجون الكرمل والدامون وإيشل ومعتقل المسكوبية في القدس. وحسب التقرير، فإن الاكتظاظ الشديد في السجون يؤثر أيضا على ظروف سجن السجناء الجنائيين.

وكانت اللجنة للأمن القومي في الكنيست قد صادقت، في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، على خرق ظروف الاعتقال التي أقرتها المحكمة العليا وأعلنت عن "حالة طوارئ في السجون"، تسمح للسلطات الإسرائيلية بانتهاك الحقوق الأساسية للأسرى. وفي أعقاب ذلك، أصبح يبيت آلاف الأسرى على فرشة توضع على الأرض في الزنازين المكتظة في جميع السجون الإسرائيلية. وأفاد التقرير بأن الأسرى يُحتجزون في ظروف صحية متردية، وظروف نظافة سيئة، وزنازين مليئة بالحشرات، كما أن ظروف التهوية فيها سيئة، إلى جانب نقص كبير في المعدات الضرورية للأسرى وغير ذلك.

وجاء في تقرير الدفاع العام أنه "على خلفية الوضع الأمني، في الأشهر الأخيرة، يشهد الدفاع العام أزمة اعتقال غير مسبوقة، يتكدس من خلالها معتقلون وأسرى – جنائيون وأمنيون – في حيز معيشة غير إنساني ولدرجة المبيت على الأرض." وأضاف التقرير أن "قرابة نصف المسجونين في إسرائيل يحتجزون في ظروف اكتظاظ شديد ولا تستوفي القرار الأولي الصادر عن المحكمة العليا (بتخصيص مساحة 3 متر مربع للأسير الواحد)، وبضمنهم آلاف المعتقلين والسجناء الجنائيين الذين يشكلون حوالي 20% من إجمالي السجناء الجنائيين. ولا يبيت قرابة 3400 على سرير وإنما ينامون بالأساس على فرشة موضوعة على

الأرض." وأشار التقرير إلى أن القانون الذي ينص على حق المعتقل والأسير بالنوم على سرير في إطار الدفاع عن كرامته أصبح منتهكا. وبموجب القانون الدولي، فإن احتجاز أسير في مساحة 3 أمتار مربعة يصل إلى حد "عقوبة قاسية، غير إنسانية ومهينة." وكان يقبع في السجون الإسرائيلية قبل الحرب 16,353 أسيرا وسجينا، أي بزيادة 2000 أسير عن العدد المسموح به وهو 14,500. وارتفع عدد الأسرى والسجناء بعد الحرب إلى 20,113 أسيرا سياسيا وسجينا جنائيا.

وخلال زيارة مندوبي الدفاع العام لسجن الكرمل، شكا الكثير من الأسرى الاكتظاظ الشديد الذي يعانون منه. وأشار التقرير إلى أن مساحة المعيشة لكل أسير تقلصت إلى 2.42 متر مربع. وأضاف أسرى أن 13 أسيرا وسجينا على الأقل يتشاركون على مرحاض واحد، ما يؤدي إلى احتكاكات بين الأسرى، كما أن الأسرى أو السجناء الكبار في السن يواجهون صعوبة في ضبط أنفسهم لدى انتظارهم دورهم لدخول المرحاض. ويعاني الأسرى والسجناء من البرد في الزنازين في الليل.

ووفقا للتقرير، فإنه توجد في سجن إيشل مراحيض قرفصاء، ووُضع الدُش فوقها. وأفاد محامو الدفاع العام بأنه سادت رائحة سيئة في هذه الأماكن، التي يضع الأسرى فيها أدوات الطعام والطبخ، كما يتسرب برد شديد إلى هذه الأماكن في الليالي. ونقل التقرير عن أسرى في القسم 5 في سجن إيشل، قولهم إن "مشكلة الحشرات ما زالت قائمة، وهناك ظاهرة دخول قوارض إلى الزنازين عن طريق ثقوب الصرف الصحي." وشدد التقرير على أن الوضع سيئ جدا في القسم 8 (قسم العزل الانفرادي) في هذا السجن، ويسود فيه العفن على الجدران التي تتقشر وهذه الزنازين غير لائقة لاحتجاز البشر فيها. ويحتجز الأسرى في القسم 6 في سجن إيشل باكتظاظ شديد.

ونقل التقرير عن السجانين في معتقل المسكوبية قولهم إنه يوجد 170 مكانا لمعتقلين في الحد الأقصى، وبعد الحرب ارتفع عدد المعتقلين إلى 230. وأثناء زيارة محامي الدفاع العام، كانت هناك أسِرة بدون فرشات. وفسر السجانون إزالة الفرشات من الزنازين بأنه يتم بموجب أنظمة مصلحة السجون تجاه "المعتقلين الأمنيين"، ويتم قطع الكهرباء وإخراج الأغطية يوميا بين الساعة الخامسة فجرا والساعة التاسعة مساء.

وشكا المعتقلون الفلسطينيون في المسكوبية من انقطاع الكهرباء عن زنازينهم أثناء تناول وجبات الطعام ويضطرون إلى تناولها في الظلام. ومنذ بداية الحرب على غزة، تم إلغاء إمكانية الخروج بشكل قاطع إلى ساحة المعتقل، وقسم من المعتقلين لم يروا النور طوال أيام اعتقالهم.ووفقا للتقرير، فإن مصلحة السجون تتحدث عن أن هذا الوضع في السجون سيستمر لثلاثة أعوام على الأقل، وإلى حين تنفيذ أعمال بناء وإضافة 1280 مكان اعتقال، حتى العام 2027، والبدء في أعمال بناء من أجل إضافة 2600 مكان اعتقال في سجن مجدو.

ويقترح الدفاع العام حلولا أخرى للاكتظاظ في السجون ولا تحتاج إلى انتظار أعمال بناء تستمر لسنوات طويلة، وبين هذه الحلول تقليص عدد المعتقلين والمحكومين المتواجدين في السجون؛ توسيع انتشار المحاكم المجتمع (التي تعنى بالمخالفات الجنائية)؛ زيادة عدد السجناء الذين تتم مراقبتهم إلكترونيا؛ دفع تعديل للقانون الجنائي بهدف إنجاع إجراءات تسريح مشتبهين بكفالات والذين اعتقلوا بهدف التحقيق معهم في مركز للشرطة بدلا من إرسالهم إلى الاعتقال الليلي ونقلهم في الغداة إلى محكمة.

ولفت التقرير إلى أن 40% من المعتقلين في إسرائيل لم تتضح تهمتهم حتى الآن. ووفقا لموقف الدفاع العام الذي تم تقديمه أثناء تشريعات الطوارئ خلال جائحة فيروس كورونا، فإنه يجدر إضافة طلب "ضرورة الاعتقال"، والذي بموجبه تسمح المحكمة باعتقال شخص كوسيلة أخيرة وفقط في حالة عدم إمكانية الاكتفاء ببديل ملائم.وأشار الدفاع العام إلى أن الشرطة تعتقل بشكل متسرع وتفضل إحضار المشتبه إلى المحكمة، حيث يتم إطلاق سراحه بالاتفاق، بدلا من إطلاق سراحه في نهاية التحقيق في مركز الشرطة.

* * *

مسؤول سابق بالشاباك يدعو لدفع "أي ثمن" مقابل عقد صفقة مع "حماس"

ترجمة: موقع عربي21

دعا مسؤول سابق في جهاز الشاباك الإسرائيلي، إلى عقد صفقة تبادل أسرى مع حركة حماس، ودفع أي ثمن مقابل إتمام هذه الصفقة. وقال المسؤول السابق بالشاباك إيهود ياتوم: "لا يوجد حسم عسكري ولا يمكن القضاء على منظمات كـ'حماس' والجهاد إلا بثورة داخلية، لذلك فإن علينا إعادة كل المخطوفين أولا، كمهمة وطنية عليا، مقابل كل ثمن." وأوضح ياتوم في مقال نشرته صحيفة "معاريف" العبرية، أنه بحكم تجاربي فإنه صعب جدا الانتصار على 'حماس' بالقوة العسكرية، مشددا على أن الخطوات العسكرية والاستهدافات المركزة والقصف الجوي والمناورات البرية، كل هذه تؤدي إلى بقاء المسلحين في الظل لفترة قصيرة، لكنها لا تصفيهم.

وتابع قائلا: "زعماء منظمات 'حماس' الذين أصيبوا أو صُفّوا يستخلفون بمن يحل محلهم، ويواصلون العمل برسالة أيديولوجية متزمتة ومتطرفة، ويحاولون في كل مرة التمسك بمهتهم المركزية، وهي إبادة إسرائيل." وذكر أنه "توجد نماذج متعددة لحروب توصلت فيها الأطراف بعد حروب طويلة إلى الاستنتاج أنه يجب الوصول إلى اتفاقات سلام مثلما حدث مع مصر والأردن... لكن عند الحديث عن منظمات مثل 'حماس' والجهاد فالوضع يختلف."

وبيّن ياتوم أن "نماذج عديدة في العالم تثبت أن دولا ذات قوى عسكرية لم تهزم مثل هذه المنظمات، وبعد ضربات عسكرية نجحت المنظمات في إعادة بناء نفسها وواصلت العمل." وأردف قائلا: "تواصل 'حماس' و'الجهاد الإسلامي' و'حزب الله' منذ سنوات عديدة محاولات إبادتنا، ونحن نخوض ضدها حروبا وحملات عسكرية، لكن بعد فترة قصيرة تعود للتسلح وتستعد لجولة إضافية."

ولفت إلى أن ما يمكن للمناورات البرية والحرب الجوية والبحرية أن تفعله لتقويض 'حماس'، يمكن أن تفعله بشكل أفضل الثورات الداخلية. وختم قائلا: "نحو أربعة أشهر ونحن نحاول هزيمة 'حماس' و'الجهاد' في قطاع غزة، وقد دفعوا على ذلك ثمنا باهظا، لكن رغم ذلك كله فإننا لن نستطيع الحسم والوصول إلى قادتهم (..)، علينا أن نعيد المخطوفين أولا، مقابل كل ثمن وأنا أشدد على 'كل ثمن." '

* * *

تمثيل بالجثث وتحريض.. الاحتلال يعترف بتشغيل قناة "تلغرام" بثت مشاهد مروعة عن حرب غزة

اعترف جيش الاحتلال الإسرائيلي أن شعبة العمليات في الجيش متورطة في تشغيل قناة على موقع "تلغرام" كانت تبث مشاهد مروعة وتحريضية، مصحوبة بشتائم نابية ضد الفلسطينيين، من بينها تمثيل بجثث المقاومين الفلسطينيين الذين قضوا في هجمات السابع من تشرين الأول/ أكتوبر. وقالت صحيفة "هآرتس" العبرية، إن "الجيش الإسرائيلي" اعترف أخيرا بأن قناة التلغرام 72" حورية- بدون رقابة" انطلقت من قسم التأثير في شعبة العمليات التابعة للجيش، في أعقاب تحقيق أجرته الصحيفة في كانون الأول/ ديسمبر الماضي عن القناة ذاتها. ولفتت الصحيفة إلى أنه بعد أن نشرت التحقيق، تنصل الجيش الإسرائيلي من المسؤولية وقال إنه لا صلة له بالقناة المثيرة للجدل، لكنه تراجع عن النفي، واعترفوا أن القناة تم تشغيلها من قبل ضباط وجنود في شعبة العمليات، وفي أعقاب هذا الكشف تقرر أن ينهي رئيس قسم التأثير في الشعبة خدمته وأن يستقيل من الجيش الإسرائيلي.

وتبين من المعلومات التي وصلت إلى الصحيفة بأن ضباطا وجنودا في قسم التأثير، المسؤول عن عملية الحرب النفسية "ضد العدو" ومجتمعات أجنبية، بدأوا في تشغيل القناة بشكل مستقل وبدون مصادقة رسمية في اليوم الثاني للحرب، وأن رسائل القناة كانت موجهة للجمهور الإسرائيلي، بخلاف مهمة الشعبة الأصلية. وعرضت القناة مضامين ومشاهد صعبة بينها عرض جثث لمقاتلي حماس، مكتوب عليها عبارات تحريضية، ومواد مصورة حصرية من داخل غزة، إضافة إلى آلاف المنشورات والصور وأفلام الفيديو لقتل مسلحين وتدمير المباني في القطاع. كما استخدم مشغلو القناة لغة فظة وبذيئة مصاحبة للمشاهد، إلى جانب تعليق مرفق على عمليات قتل المسلحين من قبيل "نحرق أمهاتهم، نسمع تكسير عظامهم، استعدوا". إلى جانب صور أسرى وجثث مسلحين تم توثيقهم في القطاع وكتب عليها: "نبيد الصراصير، نبيد فئران حماس، شاركوا هذا الجمال." وعلى سبيل المثال، نشر أحد الجنود تسجيلا وهو يضع رصاص بندقيته في دهن الخنزير، تمهيدا لقتل الفلسطينيين، وكتب معلقا: "ما هذا الأخ البطل، إنه يدهن الرصاص بشحم الخنزير، لن تحصلوا على حورياتكم". وكتب أيضا "عُصارة القمامة، ها هو مخرّب آخر يموت، يجب سماع هذا مع الصوت وستموتون من الضحك."

وفيلم آخر ظهرت فيه سيارة إسرائيلية وهي تدهس جثة مسلح مرة تلو الأخرى وكتب تعليق عليه يقول: "فيلم حصري في ليلة سعيدة، نحن نفعل بأبناء الزنا ."

* * *

لابيد عن المفاوضات مع "حماس" : دولة بأكملها تنتظر جواب "قاتل"

ترجمة: وكالة سما الإخبارية الفلسطينية

قال زعيم المعارضة الإسرائيلية يائير لابيد، إن إسرائيل لم تتخذ أي مبادرة لإعادة المحتجزين لدى "حماس" ، والآن دولة بأكملها تنتظر جواب "قاتل". وفي تصريح لموقع Ynet، شدد لابيد على أن عودة المحتجزين يجب أن تكون على رأس أهداف الحرب، مؤكدا أنه يؤيد "القضاء على حماس وقتل قائد حماس يحيى السنوار وأي شخص آخر. ولكن بذل جهد أولي لإعادة المخطوفين هو الشيء الصحيح". ولفت إلى أن "إسرائيل لم تتخذ أي مبادرة. المفاوضات جرت في باريس والآن ننتظر رد السنوار.. دولة بأكملها تنتظر جواب قاتل"، مبينا أنه عارض صفقة الجندي جلعاد شاليط لأن "الأمرين مختلفين.. هو جندي أخذ من دبابته، بينما هناك 136 إسرائيليا تم التخلي عنهم".

وفيما يتعلق بالمحادثة يوم أمس رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، أشار لابيد إلى "أننا تحدثنا حول قضية المختطفين. لقد قصدت بجدية أن أعطيه كل شبكة الأمان التي يحتاجها، لإزالة المتطرفين من الحكومة". وأضاف: "أعلم أن نتنياهو يحاول في هذه المرحلة خلق صورة يقول فيها للمجتمع الإسرائيلي: لمن أنتم؟ للمخطوفين أم للنصر؟ من اختصاصه خلق خط فاصل في المجتمع الإسرائيلي. وأنا قلت له: لن تربح هذه الحرب دون إعادة المختطفين".

* * *

كل الوسطاء يتعاملون على قاعدة أنّ "حماس باقية في غزة"

قال معلّق الشؤون العربية في القناة الـ"13" الإسرائيلية، تسفي يحزكيلي، إنّ قطر تستطيع "إنهاء حماس في يومٍ واحد فقط عبر وقف الدعم والتمويل المخصّصين لها"، مشيراً إلى أنّ مصر "تحافظ أيضاً على حماس." وأضاف أنّ الولايات المتحدة الأميركية، "عبر إصرارها على المساعدة الإنسانية، تحافظ على الهواء والأوكسجين لحماس." وأكد يحزكيلي أنّ الكلام بشأن "القضاء على حركة حماس، وتفكيك قدراتها العسكرية، وعدم المسّ بالمدنيين، غير واضح كلياً، حتى في الكابينت." وشدّد على أنّ "حماس مغروسةٌ في قطاع غزة، وأن إزالتها ليست أمراً سهلاً"، كما أنّها "لن تغادر إلى أيّ مكان."

وكان رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، أكّد، أمس الأحد، أنّ "إسرائيل لن تُنهي الحرب قبل القضاء على حماس، وأن تضمن أنّ غزة لم تعد تشكّل خطراً على إسرائيل."

وفي السياق، أفادت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأميركية بأنّ التقدّم المحدود، والذي أحرزه "جيش" الاحتلال حتى الآن في قطاع غزة، يثير الشكوك، بصورة متزايدة في "إسرائيل" فيما إذا كان هدف نتنياهو المعلن قابلاً للتحقيق في أيّ وقت قريب. ووفقاً للصحيفة الأميركية، يتفق الخبراء على أنّ هدف "إسرائيل" المركزي من الحرب، والمتمثل بتدمير "حماس"، سيكون من الصعب تحقيقه قريباً، حتى لو سيطرت القوات الإسرائيلية على كامل مساحة غزة.

وعلى الرغم من "الانتصارات التكتيكية التي حقّقتها إسرائيل ضد حماس في مدينة غزة وخان يونس وأماكن أخرى"، وفقاً للصحيفة، فإنّ "القضاء على مقاتلي حماس أثبت صعوبةً أكبر ممّا توقعته إسرائيل عندما شنّت التوغل البري." وما يثير إحباط الإسرائيليين، بحسب الصحيفة، "أنّهم (حماس) يواصلون أيضاً إطلاق الصواريخ علينا". وما يزيد في تعقيد جهود "إسرائيل" في غزة، بحسب "وول ستريت جورنال"، هو الحجم الهائل لشبكة أنفاق حماس.

* * *

لابيد منتقدا بن غفير: "هو وجه إسرائيل وحكومتها أمام الجمهور العالمي وهذا مشين وخطير"

انتقد زعيم المعارضة الإسرائيلي يائير لابيد في حديث لصحيفة "جيروساليم بوست" وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير قائلا إن الأخير وجهُ إسرائيل وحكومتِها واصفا الأمر "بالخطير." وقال لابيد للصحيفة: "وزير الأمن القومي ورئيس حزب عوتسما يهوديت اليميني المتطرف عضو الكنيست إيتامار بن غفير، هو "وجه إسرائيل والحكومة التي يراها الناس في العالم، وهذا ليس شائنا وحسب بل وخطير أيضا."

وجاءت انتقادات لابيد ردا على مقابلة نشرتها صحيفة "وول ستريت جورنال" الأحد مع بن غفير، قال فيها: "بدلا من تقديم دعمه الكامل لنا، بايدن منشغل بتقديم المساعدات الإنسانية والوقود إلى غزة، وهو ما بدوره يذهب إلى حماس، ولو كان ترامب في السلطة لكان سلوك الولايات المتحدة مختلفا تماما."

وردا على سؤال عما إذا كانت تصريحات بن غفير ضارة بالسياسة الإسرائيلية بالفعل كونه ليس عضوا في مجلس الوزراء الحربي الإسرائيلي وليس لديه اتصالات كبيرة مع المسؤولين الأمريكيين، قال لابيد: "لسوء الحظ فإن الأشياء المشينة التي قالها لصحيفة وول ستريت جورنال أثرت قليلا، أعتقد أن الناس يأخذونه على محمل الجد لأنهم يعرفون حجمه وتأثيره على الحكومة، وأنه يمثل قوة سياسية كبيرة."

* * *

يديعوت: "إسرائيل" والوسطاء ينتظرون ضوءا أخضر من السنوار المتمسك بضمانات وقف الحرب

نقلت صحيفة "يديعوت أحرنوت" العبرية عن مصدر "مطلع" على مفاوضات وقف إطلاق النار، أن رئيس حركة "حماس" في قطاع غزة يحيى السنوار لم يعط بعد الضوء الأخضر لبدء التفاوض.

مصدر حول مفاوضات وقف النار: إسرائيل والوسطاء ينتظرون ضوءا أخضر من السنوار المتمسك بضمانات وقف الحرب نتنياهو: حماس قدمت مطالب حول صفقة الأسرى لن نقبل بها وقال المصدر إن "المفاوضات ليست متوقفة، بل نشطة للغاية وراء الكواليس. ومع ذلك، لا يوجد حتى الآن ضوء أخضر.. يجب التحلي بالصبر. سنحصل على رد، والوسطاء يعملون على مدار الساعة." وأكد أن "السنوار هو الذي لم يعط بعد الضوء الأخضر لبدء عملية التفاوض، لكن الجانبين لا يضيعان الوقت وهناك محاولات لإغلاق الثغرات في بعض النقاط من مقترح وقف إطلاق النار."

وتقول صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية إن "السنوار نقل رسائل مفادها أنه لن يتخلى عن مطلب الحصول على ضمانات لوقف الحرب بشكل كامل." وتضيف الصحيفة نقلا عن مصادرها أنه "بمجرد وصول الموافقة من السنوار، سيكون من الممكن التعمق على الفور في المفاوضات."

والصفقة التي طرحتها الولايات المتحدة تقضي بوقف القتال في قطاع غزة لمدة 6 أسابيع، مع تبادل الأسرى الذين تحتجزهم حماس بأسرى فلسطينيين في السجون الإسرائيلية. ووفق الصحيفة، يقول زعيم الحركة يحيى السنوار إنه "مستعد لقبول عرض الهدنة لمدة 6 أسابيع"، كما هو الحال مع كبار مسؤولي "حماس" الآخرين في قطاع غزة، لكن قادة "حماس"، بحسب التقرير، يطالبون الجيش الإسرائيلي بالمزيد من التنازلات، ويريدون التفاوض على وقف دائم لإطلاق النار.

وتصاعدت الخلافات بين حكومة بنيامين نتنياهو وإدارة البيت الأبيض بسبب الإخفاق في التوصل الى تفاهمات بشأن هدنة طويلة الأمد في قطاع غزة تشمل صفقة لتبادل الأسرى.

وأكدت الخارجية الروسية أنه يتعين على إسرائيل أن تظهر قدرا أكبر من المرونة والواقعية للتوصل إلى هدنة في قطاع غزة. ودعا وزير الخارجية الفرنسي ستيفان سيجورنيه يوم الاثنين خلال زيارته تل أبيب الحكومة الإسرائيلية إلى الوقف الفوري لإطلاق النار والسماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة.

* * *